

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس المجلس:

شكرا. تم تسجيل هذه الملاحظة. تم الاتفاق على عقد هذه اللجنة في مكتب المجلس بعد 7 لقاءات مختلفة، وتم كذلك بعد اتفاق السادة رؤساء الفرق البرلمانية في عدة جلسات. وأعطى الكلمة الآن للسيد مقرر اللجنة، تفضل.

أنا سجلت ملاحظتكم، شكرا. ليست لديكم أي حجة لفرض جواب من عند الرئاسة، أنا سجلت الملاحظات ديالك، وغادي تتسجل في المحضر. شكرا.

تفضل السيد.. شكرا، الملاحظة تم تسجيلها. السيد المقرر.

### المستشار السيد عبد المجيد المهاشي، مقرر لجنة تقصي الحقائق:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم أعضاء اللجنة، اسمحوا لي بداية أن نهني أنفسنا جميعا على عقد هذه الجلسة المخصصة لتقديم ملخص للتقرير العام لأعمال لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير التي طال انتظارها، وظل تأخيرها غير المبرر وغير المفهوم مثار أسئلة واستفهامات لدى ليس فقط أعضاء اللجنة أو أعضاء مجلس المستشارين، بل لدى عموم الرأي العام الوطني، خاصة وأن السياق العام الذي تشكلت فيه هذه اللجنة التي تعتبر الثامنة من نوعها في التجربة البرلمانية المغربية، تميز بتزامنه مع تدشين بلادنا عهدا دستوريا جديدا، حمل معه مقتضيات دستورية متقدمة، أكدت على تعزيز مبادئ الحكامة وإعمال آلياتها وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى تعزيز وتقوية الوظيفة الرقابية للبرلمان، وفي مقدمتها اللجان النيابية لتقصي الحقائق، سواء من حيث طريقة تشكيلها أو من حيث الاختصاصات الجديدة التي منحت لها بمقتضى الفصل 67 من دستور فاتح يوليوز 2011.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من الإشارة إلى دواعي تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير والتي ارتبطت بمناسبة تقديم السيد عبد اللطيف معزوز وزير التجارة الخارجية لمشروع قانون رقم 26.09 القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة بمجلس المستشارين المحال عليه من طرف مجلس النواب بعد دراسته والمصادقة عليه خلال دورة أبريل 2010، والذي اعترف خلاله بوجود اختلالات كبرى في تسيير المكتب، خاصة الفترة الممتدة ما بين 2002 و2008، كما أقر بالأعطاب التي عانى منها المكتب خلال الفترة السابقة وسوء التدبير الذي كان سببا مباشرا في تدهور وضعيته المالية وعدم انعقاد مجلسه الإداري طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008، بالإضافة إلى التصرف في

### محضر الجلسة رقم 833

التاريخ: الإثنين 24 رمضان 1433 (13 غشت 2012)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشر والربع زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا للفصل 67 من الدستور ولل المادة 18 من القانون التنظيمي 5.95 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي 54.00، يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة لمناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، وستليها مباشرة جلسة ختامية لهذه الدورة.

وقد قرر المكتب، بعد استشارة السادة رؤساء الفرق، أن تتم هذه المناقشة في مساحة 30 دقيقة بالنسبة للسيد المقرر وإعطاء ما بين 13 و15 دقيقة للفرق البرلمانية و5 دقائق للمجموعات الثلاث. الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

نقطة نظام؟ تفضل السي.. تتعلق بسير أعمال اللجنة؟ لم نبدأ بعد، باقي ما ابدينا، باقي ما ابدينا باش يكون خلل في التسيير، تفضل السي، تفضل.

### المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

بناء على دستورية الجلسة وبناء على الفصل 67 من الدستور. إذن، بناء على الفصل 67 من الدستور، السيد الرئيس، مجرد تساؤل.

الفصل 67 من الدستور يقول: "لا يجوز تكوين لجان لتقصي الحقائق في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية، ما دامت هذه المتابعات جارية، وتنتهي مهمة كل لجنة لتقصي الحقائق سبق تكوينها فور فتح تحقيق قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها".

أعتقد، السيد الرئيس، أن بالطبع هاذ الفقرة من الدستور ما غياش عليكم، بمعنى ما هي الطريقة التي تم بها إدراج هذه المناقشة طبقا لهذه المادة؟

توضيحات أو أجوبة عن أسئلة أعضاء اللجنة بحجة تلقيه تعليمات شفوية من رئيسه المباشر السيد وزير التجارة الخارجية حسب إفادته – طبعا - الموثقة لدى اللجنة بالصوت والصورة.

وعلى إثر هذه الصعوبات والعراقيل المشار إليها أعلاه، قررت اللجنة إعداد تقرير طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون التنظيمي رقم 5.95 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقضي الحقائق كما عدل وتمم بالقانون التنظيمي رقم 54.00 ووجهته إلى رئاسة المجلس بتاريخ 29 شتنبر 2011 للاستناد إليه في توجيه شكايته إلى النيابة العامة لتحريك إجراءات المتابعة في حق السيد وزير التجارة الخارجية والسيد مدير مكتب التسويق والتصدير.

وبعد بحث دقيق في الوثائق والمستندات التي حصلت عليها اللجنة، وبعد جلسات الاستماع التي نظمت وبعد نقاشات مستفيضة من طرف أعضاء اللجنة وبالرغم من الصعوبات والظروف غير المواتية التي اشتغلت في ظلها، تم تسجيل الخلاصات والاستنتاجات التالية:

أولا، تأكدت اللجنة أن دواعي تشكيل مجلس المستشارين للجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير كان لها ما يبررها بالنظر إلى حجم التجاوزات والخروقات والاختلالات وعمليات هدر المال العام المتعددة والمتنوعة التي توقفت عليها اللجنة والتي تؤكد الوضع المزري للمكتب على المستويين المالي والإداري؛

ثانيا، اصطدام اللجنة بإرادة التستر على الفساد التي قاومت بكل قوة وإصرار إرادة اللجنة الرامية إلى فضح جرائم نهب المال العام وكشف المستور أمام الرأي العام الوطني. وتجلت إرادة التستر هذه في استغلال كل الإمكانيات المتاحة لديها من أجل عرقلة عمل اللجنة، سواء من خلال التوظيف غير السليم لمقتضيات بعض النصوص القانونية من أجل توقيف عمل اللجنة وتثنيها عن القيام بمهمتها الرقابية أو من خلال امتناع بعض المسؤولين السياسيين والإداريين عن حضور جلسات الاستماع التي دعت إليها اللجنة ورفضهم تزويدها بالوثائق والبيانات التي وجهت إليهم بشأنها مراسلات متعددة.

ثالثا، غياب التفاعل الإيجابي لرئاسة المجلس المتمثل في:

- التأويل المجانب للصواب في بعض الحالات لبعض المقتضيات القانونية، ونخص بالذكر هنا الرسالة التي وجهتها اللجنة لرئاسة المجلس بتاريخ 20 شتنبر 2011، المتعلقة بطلب توجيه شكايته مباشرة إلى النيابة العامة؛
- كذلك عدم تحمل رئاسة المجلس لمسؤوليتها في رفع الخلاف المرتبط بطلب السيد رئيس الحكومة لإنهاء عمل اللجنة إلى المجلس الدستوري، طبقا للمادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقضي الحقائق.

فيما يخص الاختلالات التي سجلتها اللجنة، فقد سجلت اللجنة العديد من الاختلالات والخروقات الخطيرة التي تستوجب فتح تحقيق قضائي بشأنها، وبالرغم من ندرة وشح المعطيات والوثائق التي اعتمدها اللجنة من

ممتلكاته ويبيع بعض أصوله العقارية.

كانت هذه المعطيات وما رافقتها من اعترافات قدمها السيد الوزير كافية لإطلاق المبادرة من طرف فرق المعارضة التي تجاوزت معها جميع الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين بدون استثناء، وبعد استيفاء كل العناصر القانونية وتوقيع 157 مستشارا برلمانيا من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين (أغلبية ومعارضة)، قد شرعت اللجنة في عملها وعقدت أول اجتماع لها بتاريخ 24 ماي 2011 بدعوة من رئيس مجلس المستشارين وتحت رئاسته، حيث خصص لانتخاب رئيس اللجنة وباقي أعضاء مكتبها.

كما قررت اللجنة عقد جلسات الاستماع، حيث تقرر الاستماع في المرحلة الأولى للأطراف الرسمية الوصية على مؤسسة مكتب التسويق والتصدير، وفي مقدمتها السيد وزير التجارة الخارجية، وبعده يتم الاستماع للسيد وزير الفلاحة.

وبالنسبة لكل ما يتعلق بمراقبة التدبير المالي، يتم الاستماع بشأنها للسيد وزير الاقتصاد والمالية، باعتباره الوصي على القطاع الذي يهيم المفتشين والمراقبين الماليين، ثم الاستماع لمدير المنشآت العمومية والخصوصية ومدير مكتب التسويق والتصدير، وموازية مع ذلك يتم الإطلاع على التقارير والقرارات المتخذة داخل أو خارج إطار المجلس الإداري.

وتجدر الإشارة أن اللجنة تقدمت بطلب توجيه شكايته إلى النيابة العامة لتحريك إجراءات المتابعة في حق السيد وزير التجارة الخارجية والسيد مدير مكتب التسويق والتصدير، على إثر رفضها مد اللجنة بالوثائق والبيانات المطلوبة وامتناع السيد مدير المكتب عن تنظيم جلسة استماع رسمية بمقر مكتب التسويق والتصدير والإجابة على أسئلة أعضاء اللجنة.

وقد قامت اللجنة بتوثيق جميع أعمالها من خلال تحرير محاضر مفصلة وأخرى مختصرة بخصوص كل اجتماعاتها، بالإضافة إلى التسجيل بالصوت والصورة لكل أعمالها. هكذا جمعت اللجنة 28 شريطا صوتيا و24 قرصا مدججا.

وإذا كانت اللجنة تشيد بالامتثال الكامل لجل المسؤولين السياسيين والإداريين الذين تفاعلوا بإيجابية مع منهجية عملها وتقديمهم المساعدة المطلوبة في التقصي والوقوف على حجم الاختلالات والتجاوزات التي طالت مكتب التسويق والتصدير، فإنها بالمقابل واجهت العديد من الصعوبات والعراقيل.

على المستوى الواقعي والعملي، تعبر اللجنة لكم عن صدمتها أمام حجم الصعوبات والعراقيل التي اعترضتها وخيبة أملها في بعض المسؤولين الذين رفضوا التعاون مع اللجنة من خلال الامتناع والتباطؤ في تزويدها بالوثائق والبيانات التي تم توجيه رسائل بشأنها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد نظمت اللجنة زيارة لمكتب التسويق والتصدير، إلا أنها فوجئت برفض السيد المدير مدها بالوثائق التي طلبتها، علاوة على رفضه تقديم

• الاتفاقية التي يعقدها المكتب مع المحامين تفتقد للشروط والمعايير المعمول بها؛

• اللجوء المفرط لسندات الطلب.

### ثالثا: على مستوى العقارات:

عرفت عمليات البيع تجاوزات تمثلت في تفويت وبيع عقارات بأثمنة بخسة وأقل بكثير من ثمن السوق، مما كلف المكتب خسارة قدرت بأكثر من 54 مليون درهم.

أهم الاختلالات التي تم الوقوف عليها أثناء عمليات البيع والتفويت تتعلق بـ:

• بيع فيلا (villa OCE)، (villa la Garonne)، (villa Loupie)، دون اللجوء إلى طلب العروض، وهو ما يتنافى ومقتضيات القانون 69.00، بالإضافة إلى السخاء المفرط في عمليات البيع؛

• فـ (Villa Loupie) بيعت بـ 400.000,00 درهم لصالح المدير المالي والإداري للمكتب، وهو في نفس الوقت عضو اللجنة المكلفة بانتقاء خبراء تقييم الممتلكات موضوع البيع.

• (Villa la Garonne)، بيعت بمليون درهم إلى السيدة سناء

التادجوستي، هذه الأخيرة توجد في وضعية رهن إشارة لدى المكتب، بالرغم من كونها لا تربطها أية صلة بمستخدمي هذا الأخير، كما أن ثمن بيع هذه الفيلا تم تحديده بناء على نتائج الخبرة العقارية التي قدمها الخيران سعد الشنتيقي ويوسف الفردوس، وهي الخبرة التي أغفلت ذكر بعض المعطيات المتعلقة بهذا العقار، كوجود الفيلا في منطقة مخصصة - حسب تصميم التهيئة - للسكن العمودي (أرضي زائد خمس طوابق) ووجودها كذلك في تقاطع شارعي (Amiot) و(La place)، وهو ما كلف المكتب خسارة قدرت بـ 10.100.000,00 درهم؛

• البقعة الأرضية المسماة "النخيل 4" تم بيعها على أساس نتائج الخبرة العقارية التي حددت ثمن البيع، هذا الأخير لا يتطابق مع القيمة الحقيقية للعقار في تاريخ التوقيع النهائي للعقد.

### رابعا: الصندوق المشترك لتغطية المخاطر التجارية:

يعتبر هذا الصندوق إحدى الآليات التي يلجأ إليها المكتب لدعم المنتجين في مواجهة المخاطر، حيث تم:

• إنجاز مجموعة من العمليات بطريقة غير قانونية ولا تتلاءم مع الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق، كالقيام مثلا بإلغاء الديون وتخوير أهداف الصندوق؛

• تصفية ملف القبول المؤقت بدون هدف والذي يعتبر إحدى الإجراءات المعمول بها في النظام الجمركي والمرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد، عن طريق الصندوق المشترك عوض أن تتحملة الشركة المعنية؛

• تحويل بعض الأرصدة بدون موافقة المجلس الإداري؛

أجل التقصي في وضعية مكتب التسويق والتصدير والمرتبطة بتعنت ورفض بعض المسؤولين الإداريين والسياسيين التعامل بإيجابية مع لجنة تقصي الحقائق، يمكن تلخيص مجمل الخروقات والاختلالات التي عرفها المكتب، والتي تم استخراجها من مجموع الوثائق المرجعية التي اعتمدت عليها اللجنة بناء على العروض المقدمة في جلسات الاستماع التي نظمتها، واستنادا لتقريرى المفتشية العامة للمالية (عددي 3599 و4116) وذلك على الشكل التالي:

### أولا: على مستوى نظام المراقبة الداخلية:

• غياب الأجهزة المقررة للمكتب (أي المجلس الإداري) وعدم عقدها لأي اجتماع منذ يوليوز 2002 إلى غاية سنة 2008؛

• عدم وجود آلية لتتبع الديون؛

• ضعف تدخل المجلس الإداري في تحديد التوجهات الاستراتيجية للمكتب؛

• وجود عدد كبير من أعضاء المجلس في حالة التنافي. عوض دفاعهم عن المصالح العامة للمؤسسة، نجدهم استفادوا بشكل كبير من التسبيقات دون إرجاعها؛

• هناك تلاعب واضح في بعض الممتلكات المسجلة باسم جمعية الأعمال الاجتماعية التي جمد نشاطها منذ 1987. ومن أجل التصرف في هذه الملكيات تم تجديد مكتب الجمعية بتاريخ 2006/07/11 بهدف تأشيرها على عملية البيع والتصرف فيها؛

• كما أن هناك غموضا يلف تقرير الخبرة الذي حدد ثمن البيع لفيلا دانيل ما بين 750 و800 درهم للمتر المربع في حين أن الثمن الحقيقي الذي بيعت به يتجاوز 3200 درهم للمتر المربع؛

• صعوبة - إن لم نقل استحالة - تحصيل مستحقات المكتب التي تجاوزت قيمتها 300 مليون درهم، نظرا لكون هاته الأخيرة منحت بدون ضمانات حقيقية أو تتعلق بمستحقات الفروع التي تعاني بدورها من مشاكل؛

• هناك أيضا مسؤولية واضحة للمكتب، تتمثل في عدم قيامه بالمتابعة القانونية ( أي تحريك المساطر القضائية) لاستخلاص الكمبيالات غير المؤداة والاكتفاء فقط بإدخال مبالغها إلى حساب الزبناء.

### ثانيا: على مستوى نظام المحاسبة المركزية:

• مشكل عدم استرداد المستحقات الناتج عن السلفات المقدمة للمستخدمين، خاصة الذين أحيلوا على التقاعد أو استفادوا من المغادرة الطوعية؛

• عدم استخلاص المكتب للديون المترتبة على فروعها وبالبلغ قيمتها 152.951.000,00 درهم؛

• فيما يخص تحملات ومصاريف المكتب، يتم اللجوء بشكل اعتيادي لعملية التسخير من طرف الأمر بالصرف؛

• تم تفويت مساهمات الشركة العقارية سبته إلى شركة (Soficom) بدون إذن ومصادقة للمجلس الإداري؛  
 • لم يكن من الجائز قانونيا تصنيف كل من السيد "الذهبي أحمد" و"قيوح اسماعيل" ضمن الزبناء العاديين، ماداما لم يجددا أنشطتهما مع المكتب، ومازالت التسبيقات السابقة في ذمتها، وإنما كان يجب إعادة تصنيفها ضمن خانة الزبناء المريين، وهذا ما لم يتم فعلا، وهو ما يضع النظام المحاسباتي مثار شك وتساؤل.  
 • عدم استرداد جزء كبير من التسبيقات التي مازالت في ذمة بعض أعضاء المجلس الإداري، ونذكر منهم:

- السيد علي قيوح 11.574.000,00 درهم؛

- السيد بولكيد حسن 1.222.000,00 درهم؛

- السيد محمد لفحل 4.558.000,00 درهم؛

- السيد الزاهيدي بوشعيب 348.000,00 درهم؛

- السيد اسماعيل قيوح 495.000,00 درهم.

• تراكم الديون في ذمة الزبناء وصل إلى 415,4 مليون درهم، لتشكل بذلك 73% من مجموع أصول المكتب، هذا المبلغ تمت إعادة تحديده في 255,5 مليون درهم على شكل ديون مربية؛

• هناك اختلافات كذلك تتعلق بعدم توحيد العمولة مع الوكلاء بالخارج، وخاصة في نفس البلد، كما هو الحال مثلا بالنسبة لشركة (ZWARDFRUITS) التي تمثل المكتب في هولندا، والتي استفادت من عمولة بنسبة 9% بينما وكلاء آخرون بهولندا لم تصل عمولتهم إلا إلى نسبة 6%؛

• هناك تلاعبات في أوزان المنتوجات المصدرة عن طريق المكتب، في غياب أي تبرير للنقص الحاصل في هذه الأوزان من طرف الوكلاء، مع العلم أن المصالح المعنية بالمكتب لم تحرك أي مسطرة ولم تبذل أي جهد من أجل المطالبة بتقديم التوضيحات الضرورية؛

• هناك أعضاء من المجلس الإداري استفادوا من تسبيقات المكتب، باعتبارهم منتجين، ولم يتم الالتزام بإرجاع تلك التسبيقات؛

• عرف مكتب التسويق والتصدير خسارة كبيرة على إثر الديون التي تم التشطيط عليها دون موافقة المجلس الإداري؛

• المبالغة في اللجوء إلى عملية التسخير، لتفادي المراقبة المالية، كما هو الأمر بالنسبة لتمويل التسبيقات التي تنقسم إلى:

- تسبيقات على الإنتاج؛

- تسبيقات على التصدير؛

- تسبيقات على المعالجة.

هذه التسبيقات كانت تتم في غياب احترام أدنى شروط الاستفادة

• غياب معايير محددة في عملية طلب مراجعة ديون المنتجين، حيث يتم منح امتيازات تتعلق بنسب الفائدة لجهات معينة دون أخرى ودون تطبيق معايير محددة وكذلك إلغاء بعض الديون التي توجد في ذمة بعض المنتجين أو المحطات بدون موافقة المجلس الإداري.

#### خامسا: فيما يتعلق بالأئمة والأسعار:

• هناك غياب الشفافية فيما يتعلق بالأئمة المطبقة من طرف المكتب، خاصة فيما يتعلق بالاقتطاعات المتعلقة بعملية التسويق الخام للمنتجين؛  
 • وجود تمييز واضح وغير مبرر في التعامل ما بين منتجي البواكر والخضروات؛

• اقتطاعات غير مبررة لعمليات التسويق لصالح المنتجين.

#### سادسا: فيما يتعلق بعمليات التسويق:

عرفت عمليات تسويق البواكر والخضروات عدة اختلالات أهمها:

• صادرات مهمة تم بيعها بالخسارة من طرف المكتب والمنتجين، حيث لوحظ أن هناك نوع من التواطؤ بين المنتجين والمكتب في تحديد أئمة البيع، وهناك شكوك حول وجود حسابات بنكية خارج المغرب يتم فيها تحصيل الفارق أو التحصيل المباشر عن طريق السيولة.

#### سابعا: على مستوى قطب البواكر والخضروات:

• في إطار الاستراتيجية الجديدة وإعادة هيكلة المكتب، قررت اللجنة البين وزارية إعفاء المكتب من عمليات تمويل الحملات الإشهارية للمنتجين، رغم ذلك قام المكتب بإجراء تمويلات مخالفة للقانون؛  
 • منح تسبيقات لمنتجين لا يتوفرون على شروط التحمل ويعتبرون زبناء جدد للمكتب؛

• تقديم تسبيقات لمنتجين لم يقوموا سابقا بأية عملية تصدير أو مازالوا مدينين للمكتب نتيجة عمليات إشهارية سابقة؛

• القيام بعملية الزيادة في رأسمال فرع شركة (SOCOBER) قبل موافقة المجلس الإداري، وذلك في ظروف غامضة وغير مطابقة لعمليات موافقة المجلس الإداري.

#### ثامنا: فيما يتعلق بنظام الحكامة:

• ما يفوق 50% من المستحقات غير المحصلة (أي التسبيقات) سببها تواطؤ داخل المجلس الإداري، باعتبار أن عددا كبيرا من أعضائه مستفيدون من التسبيقات؛

• لم يتم القيام بإجراء تبرة الذمة للعديد من المستخدمين الذين كانوا مدينين للمكتب، والذين استفادوا من المغادرة الطوعية، حيث لم يتم اقتطاع الديون التي بذمتهم من المبلغ الإجمالي للمغادرة؛

• وجود بعض المستخدمين الذين استفادوا من بعض الديون لم يتم استخلاص منها ولو درهم واحد؛

• تم تفويت مساهمة الشركة المغربية العقارية إلى شركة (Soficom) بدون الرجوع إلى موافقة المجلس الإداري؛

نصل الآن، السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون، إلى توصيات اللجنة:

فعلى ضوء الخروقات والاختلالات الموما إليها آفا، وبناء على الخلاصات والاستنتاجات المشار إليها، تبرز أسئلة جوهرية مرتبطة بتحديد المسؤوليات، وفي هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

1. تحريك المتابعات القضائية في العلاقة مع:

- كل الأشخاص الذين استفادوا من التسبيقات والتفضيلات والامتيازات خارج القانون؛

- كل المسؤولين وأعضاء المجلس الإداري الذين يوجدون في وضعية التنافي، والذين استغلوا صفاتهم من أجل الاستفادة من خدمات مكتب التسويق والتصدير دون وجه حق؛

- المسؤولون السياسيون والإداريون الذين تساهلوا في تقديم التسبيقات خارج القانون وتلكؤوا في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من أجل استرداد هذه التسبيقات؛

- المسؤولون الذين سهلوا عملية تفويت العديد من عقارات المكتب إلى الغير في خرق سافر للنصوص القانونية، ضارين بذلك عرض الحائط مسؤوليتهم في حماية مصالح مكتب التسويق والتصدير كمرق عمومي؛

2. تحريك مسطرة المتابعة القضائية في حق المسؤولين السياسيين والإداريين الذين أبدوا رفضهم القاطع لحضور جلسات الاستماع ورفضهم كذلك تزويد اللجنة بالوثائق والبيانات التي طلبت منهم؛

3. توصي اللجنة كذلك بإحالة هذا التقرير على القضاء من قبل رئيس المجلس، بناء على مقتضيات الفصل الموما إليه أعلاه من الدستور؛

4. توصي اللجنة كذلك بنشر مجموع مضمون التقرير في الجريدة الرسمية؛

5. توصي اللجنة بالتعجيل بملاءمة القانون التنظيمي رقم 5.95 كما عدل وتم بالقانون التنظيمي رقم 54.00 مع روح الدستور الجديد ومقتضياته؛

وانسجاما مع هذه الاختصاصات الجديدة التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، ومن أجل تقوية هذه الآلية الرقابية، فإن لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير توصي بأن يتضمن القانون التنظيمي المقبل الذي سينظم طريقة تسيير هذه اللجان التوصيات التالية:

- إضفاء المزيد من الضمانات القانونية لعمل لجان تقصي الحقائق، خاصة في حالة فتح تحقيق قضائي بعد تشكيل هذه اللجان، بحيث ينبغي تحديد ضوابط واضحة ودقيقة لتوقيف عمل هذه اللجان، بما يمكن من استمرار عملها في التقصي والتحقيق، مع استثناء الوقائع المحددة والمحصورة موضوع التحقيق القضائي، وبالتالي لا يجوز التوقيف الفوري لعمل اللجنة إلا إذا كان مضمون التحقيق القضائي يشمل كل الوقائع التي تشكل موضوع عمل

منها، كالحصول على الضمانات (الرهن...)، مما جعل المكتب يلعب دور البنك، يقدم تسبيقات بدون فائدة؛

• وجود ديون مربية ومشكوك فيها إلى حدود 30 شتنبر 2007؛

• القيام بتوظيفات وامتيازات مشبوهة، ويتعلق الأمر بـ:

- توظيف أخ الرئيس السابق للمجلس الإداري لشركة (SOCAMAR) بامتيازات استثنائية؛

- توظيف السيدة جلال نجاة، بدون أن تتوفر على الشروط المطلوبة، بحيث اشترط إعلان التوظيف الحصول على شهادة البكالوريا إضافة إلى شهادة من أربع سنوات، بينما تؤكد الوثائق أن مستواها الدراسي لا يتجاوز (Bac+3).

• تفضيل ومنح امتيازات لبعض الموظفين بالمكتب، ويتعلق الأمر بـ:

- السيدة سناء تادجوستي التي شكلت استثناء من حيث الامتيازات التي استفادت منها بطريقة غير قانونية منذ التحاقها بالمكتب وطيلة مسارها المهني به، خصوصا خلال فترة تدبير المكتب من طرف المدير العام السابق بالنيابة؛

• كراء فيلاتين لفائدة السيد الغازي عبد الكبير والسيدة تادجوستي سناء دون اللجوء إلى طلب العروض وفي خرق صارخ للمقتضيات القانونية، بل أكثر من ذلك لم يتم تأدية أقساط الكراء؛

• منح امتيازات لبعض المقرين لمسؤولين بالمكتب؛

• وجود ديون متنازع عليها مرتبطة بطريقة تدبير التسبيقات التي كانت سخية وتفتقد لمعايير مضبوطة وواضحة، وفيما يلي بعض الحالات:

- حالة السيد الزهوي يوسف الذي، بالرغم من عدم تسوية التسبيقات السابقة لموسم 2004-2005 والتي بلغت قيمتها 111 ألف درهم، استفاد برسم نفس السنة من تسبيقات جديدة بلغت قيمتها 11.600.000,00 درهم؛

- حالة السيد الزهوي العربي، والذي - حسب مصلحة الشؤون القانونية - تقدم كضامن لابنه الزهوي يوسف بمبلغ مليون درهم من خلال وثيقة موقعة بتاريخ 14 ماي 2006، يلتزم من خلالها أن يدفع في أجل 20 يوما رهنا على الملكية المسماة "نادية" مساحتها 3 هكتارات، مسجلة تحت الرسم العقاري رقم 10/27993، الملاحظ أن هذه الملكية كانت موضوع رهن خمس مرات لفائدة الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي؛

- حالة السيد علي قيوح، الملاحظ أن الرهن رقم 19870 الذي تقدم به بخصوص التسبيق الذي استفاد منه بمبلغ 14.289.000,00 درهم، لا يغطي إلا جزءا يسيرا من هذا المبلغ ولا يتجاوز 6.700.000,00 درهم.

- وهناك حالات أخرى تم السادة: بونوار محمد، لخويل أحمد، ورثة صبري، هيلي محمد، الفارسي مصطفى والحجوجي لحسن.

هذه الأخيرة، وذلك حتى لا يصبح فتح تحقيق قضائي ذريعة قانونية لتعطيل هذه الآلية الرقابية والتستر على الفساد؛

- تضمين القانون التنظيمي وجوب إحالة تقارير اللجان النيابية لتقصي الحقائق على القضاء، مع تحديد أجل الإحالة من قبل رئيس المجلس المعني؛

- تحويل رئيس اللجنة النيابية لتقصي الحقائق سلطات واضحة لتيسير عمله، وذلك من خلال تحديد الإجراءات اللازمة وشروط الوصول إلى الوثائق وكيفية الإطلاع عليها، مع منحه امتيازات السلطة العامة لإجبار الأشخاص الذين يمتنعون أو يرفضون الامتثال أمام اللجنة، والتنصيص على العقوبات والحجزات المرتبطة بذلك.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

إن لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، وهي تعرض هذا التقرير على أنظار مجلسنا الموقر، تأمل أن تكون قد ساهمت في تعزيز الجهود التي تبذلها بلادنا لمحاربة الفساد والمفسدين وتخليق الحياة العامة بما يقتضيه ذلك من مسؤولية وجدية والالتزام بشروط الحياد والموضوعية والنزاهة.

كما تعبر عن أملها في أن تؤخذ خلاصاتها وتوصياتها بما يكفي من الجدية والاعتبار من لدن كل الأطراف السياسية والإدارية والقضائية، ليس فقط من أجل إثارة المسؤولية وتحريك مسطرة المتابعة في حق كل الجهات المسؤولة عن الاختلالات والتجاوزات التي طالت المكتب، ولكن بهدف رد الاعتبار للجان تقصي الحقائق التي ظلت تقاريرها أحيانا - مع كامل الأسف - حبيسة الرفوف في بعض التجارب السابقة.

في هذا الإطار، لا يسع اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، وهي تختم هذا التقرير، إلا أن تنوه بالسادة أعضاءها، خاصة أولئك الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة بتفان ومسؤولية، إضافة إلى أجواء التعاون والانسجام التي سادت أشغال اللجنة في كل مراحل عملها وعلى جميع المستويات.

كما لا يفوت اللجنة أن تقدم بتشكراتها إلى رئاسة المجلس ومكتبه وأمينه العام على توفيرهم للوسائل والإمكانات التي تم وضعها رهن إشارة اللجنة لإنجاز مهمتها الرقابية.

الشكر كذلك لكل الأطراف الذين تعاونوا مع اللجنة من مسؤولين إداريين وسياسيين على قلتهم، ونخص بالذكر: السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية السابق، السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري، السيد توفيق الشرفاوي المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، السيد بن يوسف الصابوني المفتش العام للمالية، السيد سمير محمد التازي مدير المنشآت العمومية والخصوصية، الذين قدموا ما لديهم من معلومات ومعطيات ساهمت في الكشف والوقوف على

العديد من الخروقات والتجاوزات.

وفي الأخير، تشكر اللجنة السيد حكيم بنشاش، رئيس اللجنة، على الجهود الجبارة التي قام بها، وتنوه بطاقمها الإداري الذي واکب أعمال اللجنة بتفان ومسؤولية.

وختاماً، السيد الرئيس المحترم، فإن أعضاء لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير تناشدكم وتلتمس منكم، السيد الرئيس المحترم، وتناشد وتلتمس من كافة السادة المستشارين، أعضاء هذا المجلس الموقر، أن يتبنى الجميع توصيات اللجنة ويعمل على تفعيلها، خدمة لاستجلاء الحقيقة ومساهمة من هذا المجلس في محاربة الفساد والمفسدين والمتلاعبين بالمال العام والمتسترين عنهم إن ثبت تورطهم من طرف القضاء. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا.

السيد الوزير، أستمحكم عن عدم ذكر اسمكم في بداية الجلسة وأتم جالسون أمني. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 13 أو 15 دقيقة. شكرا.

تفضل.

**المستشار السيد ادريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم، لأن كان واحد الاتفاق بخصوص البث، ابغينا غير نعرفو، السيد الرئيس، واش هاذ الجلسة ستبث أو لا؟ شكرا.

**السيد رئيس المجلس:**

هذه الجلسة ستسجل، ولكن ربما لن يكون هناك بث مباشر، لأن هناك بث مباشر لجلسات مجلس النواب. شكرا.

أنا طلبت ذلك من الحكومة، وليس بيدي طريقة بثها، ولكن طلبت ذلك برسالة إلى السيد رئيس الحكومة.

شكرا. الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

أخوتي، إخواني السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن أساهم في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق. وبالمناسبة، أود، باسم الفريق، أن أشكر جزيل الشكر السيد مقرر اللجنة على عرضه الواضح والمركز.

وأريد في بداية هذه المداخلة أن أعبّر عن أسف فريق الأصالة والمعاصرة

المتدة من 2002 إلى 2008، كما أقر فيه السيد الوزير (وهذا مسجل أيضا) بالأعطاب التي عانى منها المكتب خلال الفترة السابقة وسوء التدبير الذي كان سببا مباشرا في تدهور وضعيته المالية وعدم انعقاد مجلسه الإداري من 2002 إلى 2008، بالإضافة إلى التصرف في ممتلكاته وبيع بعض أصوله العقارية.

ويتذكر السادة المستشارون المحترمون الذين حضروا وقائع تلك اللجنة التي ناقشنا فيها مع السيد الوزير مشروع القانون أن تساؤلات كثيرة طرحناها، منها تساؤلات جوهرية مرتبطة بالتدبير الإداري والتدبير المالي، وبقيت معظمها بدون جواب مقنع من طرف السيد الوزير، وتتذكرون أننا طلبنا رفع الجلسة إلى حين موافقتنا من قبل السيد الوزير بالوثائق أو ببعض الوثائق لعلنا نجد فيها بعض الأجوبة الشافية عن أسئلة كثيرة وعن شكوك كثيرة أثارها السادة المستشارون، وهو ما قام به السيد الوزير مشكورا، بحيث أعطانا الوثائق، لكننا لم نجد في تلك الوثائق ما يشفي غليلنا وما يقدم أجوبة واضحة حول سلسلة تكاد لا تنتهي من التساؤلات المرتبطة بمختلف أوجه التدبير الإداري والتدبير المالي والتصريف في الممتلكات والعقارات والعشرات من الهكترات، إلى غير ذلك مما عرضه الرئيس.

ولذلك، تبلورت القناعة عند الجميع إذاك وأخذت المعارضة مبادرة تجاوبت معها مختلف الفرق البرلمانية في الأغلبية وفي المعارضة مشكورة، وتشكلت لجنة تقصي الحقائق واشتغلت، وكان الهدف الأساسي من تشكيل هذه اللجنة هو الإسهام المتواضع من جانبنا كي يتمكن مجلس المستشارين من الاضطلاع بصلاحياته الرقابية وتفعيل إحدى الآليات الدستورية لإثارة كل الأسئلة المرتبطة بالحكومة ونمط تدبير مكتب التسويق والتصدير، التي هو مؤسسة عمومية كتصرف في المال العام، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى إخفاقه، بالإضافة إلى أن كافة الفرق البرلمانية، وهي التي وقعت على طلب تشكيل لجنة تقصي الحقائق، أرادت أن تعلن رفضها الانخراط في تركيبة العتب والانخراط في مؤامرة الصمت والتستر على الفساد والمفسدين والتستر على جرائم تبديد المال العام.

ومضت اللجنة تشتغل وصادفت الكثير من العراقيل والكثير من العقبات، وكرييس للجنة وكعضو فيها كذلك صدمت مثلما أشار السيد المقرر، مثلما صدم أعضاء اللجنة بحجم تلك الصعوبات والعراقيل، ليس فقط لأن هناك مسؤولين وضعت فيهم الأمة الثقة وسلمتهم الأمانة رفضوا صراحة التجاوب مع اللجنة، وبالرغم من المراسلات الكثيرة الموثقة التي وجهناها إليهم باش يعطونا الوثائق ويجاوبوا على الأسئلة رفضوا، بل لم يكلفوا أنفسهم عناء التقديم ولا جواب، وفي مقدمتهم السيد الوزير المسؤول على القطاع، وفي مقدمتهم السيد المدير ديال المكتب اللي - مشكورا - استجاب لطلب اللجنة وجاء عندنا لمجلس المستشارين ودرنا معه جلسة الاستماع وقدم المعطيات وقدم العرض، لكن لما راسلناه بعد

لحرمان المواطنين المغاربة من تتبع وقائع هذه الجلسة. نعم، الجلسة تتزامن مع جلسة أخرى يعقدها زملاؤنا في مجلس النواب، ولكن قرار مكتب مجلس المستشارين الذي زكته ندوة الرؤساء بكل مكوناتها هو أن يتم تصوير هذه الجلسة وتوثيقها وبها في وقت لاحق، ونرجو أن يتمكن الرأي العام الوطني من الإطلاع على وقائع ومناقشة هذه الجلسة.

أريد ثانيا، وباسم الفريق، أن أعبّر عن خيبة أملنا إزاء هذا السلوك غير المفهوم من جانب الحكومة، التي لا يحضر معنا في هذه الجلسة سوى وزير واحد.

السادة المستشارون المحترمون،

أظن أنني لست بحاجة لكي أذكر بأن لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير هي ثامن لجنة في تاريخنا الدستوري والنيابي، لكن هذه اللجنة وهذا التقرير الذي ناقشه اليوم بتميز بشيء من الفرادة ومن التميز، ليس فقط لأن هذه اللجنة اشتغلت وبجهد وتقصدت في الحقائق المرتبطة بمختلف الجوانب الإدارية والمالية لمكتب التسويق والتصدير، ووقفت على واحدة من أشنع جرائم نهب المال العام، علما بأن اللجنة ليست سلطة قضائية، ولكن بحسب الوقائع والمعطيات والخلاصات التي توقفت عندها اللجنة، وعرض السيد مقرر اللجنة خطوطها العريضة، فإن الأمر يتعلق بجرائم تقشعر لها الأبدان.

ليس لهذا السبب فقط جلسنا اليوم متفردة، ولكن هي متفردة كذلك لأن هذه اللجنة تشكلت واشتغلت في مناخ دستوري جديد، في ظل دستور جديد توج قرابة 13 سنة من الديناميات ومن الأوراش الإصلاحية في شتى المجالات. دستور جديد أعاد صياغة العلاقات بين السلطات على أساس جديد من التوازن ومن التعاون. دستور جديد منح للحكومة صلاحيات واختصاصات غير مسبوقه. دستور جديد منح كذلك للبرلمان أدوات جديدة وصلاحيات غير مسبوقه من أجل تقوية دوره الرقابي.

وفي هذا الإطار، ومن هذا المنطلق، فإن لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، وهذه المناقشة بالذات التي نجريها اليوم، فيها الكثير مما يجعلها متفردة ومتميزة قياسا على تجارب سابقة.

السيد الرئيس المحترم،

إخواني السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا بد من التذكير بأن المناقشة التي نجريها اليوم والعمل ديال لجنة تقصي الحقائق مرتبطة بالمناقشات المتعلقة بتقديم السيد عبد اللطيف معروز وزير التجارة الخارجية لمشروع قانون رقم 26.09 القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة خلال دورة أبريل 2010، والذي اعترف فيه السيد الوزير (وهذا الشيء موثق ومسجل في سجلات اللجنة المختصة) بوجود اختلالات كبرى في تسيير المكتب، خاصة في الفترة

العامه للمالية وعلى الوثائق اللي تمكنا من الحصول عليها وعلى الإفادات وجلسات الاستماع اللي درناها مع عدد من المسؤولين اللي ذكرهم السيد المقرر، وأنا أجدد باسم الفريق تشكراتي لهم.

لست بحاجة لكي أتوقف عند إرادة التستر على الفساد، فقد كان واضحاً أن تحريك الشكاية إلى النيابة العامة وطلب فتح تحقيق في بعض الوقائع الجزئية وفي بعض الجرائم الجزئية وفي بعض الجوانب المحددة، كان "حق أريد به باطل"، وقالت اللجنة في بيان عممته على مختلف وسائل الإعلام بأن تحريك هذه الشكاية هو عبارة عن محاولة للتضحية ببعض صغار الموظفين الذين استفادوا بدون وجه حق وتورطوا في جرائم نهب المال العام، تقديمهم ككبش للتستر على ما يسميه الخطاب الإعلامي والسياسي في بلادنا بـ "الحيتان الكبيرة"، الحيتان الكبيرة والجرائم الكبيرة والتي عرضها السيد مقرر اللجنة مرتبطة بعدة مستويات، الشركات اللي كانت تابعة للمكتب التسويق والتصدير والتي تمت تصفيته وتفويتها في ظروف غامضة بالملايين والملايير، من الديون التي لم يتم استردادها، وتفني المسؤولين، من خلال الفجوات والبياضات الموجودة في نظام المراقبة وفي النظام المعلوماتي، تفننوا في التستر، ولا أمل - حسب تقرير المفتشية العامة - في استردادها، في البيع بطرق مشبوهة وواضحة بأن فيها إرادة واضحة للتداول ونهب المال العام، تفويت عدد من العقارات في داخل الوطن وخارجه، بالإضافة إلى عدد من الهكتارات من أجود الأراضي الفلاحية، أضف إلى ذلك المستحقات، أضف إلى ذلك عددا من الأمور التي تقشع لها الأبدان.

إننا، أيها السادة، بحسب الوقائع التي وصلت لها اللجنة، ونحن لسنا سلطة قضائية، لا نتمم أحدا، ولكن نقدم الوقائع ونقدم خلاصات البحث والتقصي، والكلمة النهائية تعود للقضاء.

إننا، أيها السادة، بحسب ما توقفت عنده اللجنة من خروقات واختلالات وجرائم، إننا أمام ماكنة من النهب، يتم فيها توزيع الأدوار بين من تورط بشكل مباشر، بين من يتستر عليه، بين من يبحث عن فجوات في نظام المحاسبة ونظام المراقبة والنظام المعلوماتي، بين من يتلصق في تحميل مسؤولية التنبيه أو مسؤولية رفع الشكوى أو مسؤولية تحريك المتابعة. وهذا شيء يندى له الجبين، ولا يمكن أن نقبل به في مملكة محمد السادس وفي عهد الدستور الجديد.

لا يمكن ولا يجوز أن نتعامل مع هذه الماكنة من النهب بمنطق "عفا الله عما سلف"، ليس من حق أحد أن يعفو عما سلف، هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه سلف، ولكن هل يجوز لنا أن نتعامل معه بمنطق "عفا الله عما سلف" كما قال السيد رئيس الحكومة؟

لا يجوز التعايش، لا يجوز التساكن، لا يجوز التطبيع مع جرائم نهب المال العام. كفى، هناك شي قوة، لطف الله واقف، مكن هذا البلد من أن يقف، من أن يستقر، من أن يمضي، من أن ينجز كل ما أمكنه أن ينجز،

أسابيع وامشينا عندو للدار البيضاء لمقر مكتب التسويق والتصدير وطلبنا منه بناء على تعهد والتزام منه أن يجيب على أسئلة وملاحظات السادة المستشارين اللي استقوها من العرض ديالو ومن العروض اللي قدموها المسؤولين الآخرين، رفض. الله يجازيه بخير، أعطانا أتاي وأعطانا الماء، ولكن رفض تقديم أية إيضاحات أو أية إجابات، ورفض تقديم أية وثائق اللي طلبنا.

ومن موقعي كرئيس اللجنة نهبته لخطورة هذا الأمر، وذكرته بمقتضيات القانون وأعتذر بلباقته المعهودة وقال بالفرنسية (Je suis désolé)، "ما يمكنكم نعطيكم الوثائق"، "ما يمكنكم نجواب"، اعلاش؟ قال (وهاذ الشي مسجل اللي كتقول لكم، الإخوة، بالصوت والصورة وبالفيديو، وهو موجود في الأرشيف ديال اللجنة) قال بأنه تلقى تعليمات. نهبته، هل يتعلق الأمر بمراسلة مكتوبة؟ قال: "لا، تلقيت تعليمات تليفونية من الوزير ديالي".

واجمنا صعوبات، ليس فقط برفض هاذ المسؤولين، ولكن واجمنا صعوبات من نوع آخر، فقد تفتقت عبقرية (اللي فيها ركن من الغباء)، تفتقت عبقرية بعض المسؤولين، واللجنة قطعت 4 أشهر من عملها وتبين أنها جادة وماضية في البحث والتقصي في جوانب خطيرة، تفتقت العبقرية ديالهم وقدموا شكاية إلى النيابة العامة. آس كيطلبوا في هاذ الشكاية؟ كيطلبوا فتح تحقيق قضائي بشأن "بعض الوقائع"، "بعض الوقائع" و"بعض الجرائم" اللي متورط فيها أشخاص محددون ومحصورون، وكتعلق بوقائع مرتبطة بـ 2005 إلى 2007، احنا جاوبنا كلجنة، اجتمعنا وتدارسنا مطولاً، وقلنا بأن اللجنة لما شكلها مجلس المستشارين - وهاذ الشي مسجل في الوثيقة ديال تأسيس اللجنة - اللجنة تشكلت بهدف وبغرض البحث في كل الجوانب المرتبطة بالتدبير الإداري والتدبير المالي لمكتب التسويق والتصدير منذ نشأته إلى اليوم، وقلنا من باب الاحترام لحكومة السيد الوزير الأول السابق والسيد معزوز الوزير والمدير، من باب احترام الشكاية ديالهم احنا لن نبحت ولن نتقصى الحقائق في هاذ الجرائم اللي هما باغيين يبحثوا فيها وفي هاذ الفترة اللي هما باغيين يركزوا عليها.

ومضينا وتبين لنا في واقع الأمر بأن تحريك الشكاية في وقت متأخر، علماً أن السيد الوزير الوصي على القطاع - وهاذ الشي مرة أخرى، أيها السادة، مسجل وموثق في سجلات اللجنة، ومسجل وموثق في جلسة الاستماع اللي استمعنا إليه - هو كيقول ويؤكد جواباً على تساؤل أعضاء اللجنة (حفظت الكلمة ديالو من كثرة ما كانت محممة)، قال: "ليس هناك ما يستوجب إحالة الموضوع على القضاء"، فإذا بنا نتفاجأ بعد 4 أشهر بأنهم قدموا شكاية إلى القضاء، وراسلنا رئاسة المجلس ومضينا في إنجاز مهمتنا، علماً بأننا لم نتوصل - وقع خلاف - لم نتوصل لا من السيد رئيس الحكومة (الوزير الأول آنذاك) بأية مراسلة ولا من رئاسة المجلس ديالنا اللي احنا اعطانا الإذن بتشكيل لجنة بأي أمر أو قرار بتوقيف عمل اللجنة، وقمنا بما أمكن لنا القيام به في ضوء هاذ العراقيل، واستناداً على تقارير المفتشية



في مرحلة سياسية واقتصادية دقيقة تقتضي بأن يتبنى المغرب خط سير واضح بمعالم واضحة ومؤسسات قوية.

إذن تأسيسا على هذه العناصر واستحضارا لهذه العناصر، كان للفريق الاستقلالي السابق وكان من أول الموقعين على ميثاق تشكيل لجنة تقصي الحقائق التي تقدم بها إخواننا في فريق الاصالاة والمعاصرة.

إذن، السيد الرئيس، لقد كان لفريقنا شرف السابق في دعم إحداث هذه اللجنة لتكون وسيلة لكشف مرحلة من مراحل الفساد ورموزه أيا كانت مواقعهم دون تستر أو محاباة وبعيدا كل البعد عن كل مظاهر الاستغلال السياسي.

لقد تم تشكيل هذه اللجنة أثناء مناقشة مشروع القانون رقم 26.09 القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير الى شركة مساهمة، تحت اسم "الشركة المغربية للتسويق والتصدير"، وعندما انطلق النقاش حول هذا المشروع داخل مجلسنا الموقر، أضمتنا باهتمام لأسباب نزوله ولكلمة الحكومة في الموضوع ولتدخل السيد الوزير الذي تحدث آنذاك بشجاعة عن الأهداف والعوامل والظرفية الداعية إلى إحداث تغيير في الشكل القانوني لمكتب التسويق والتصدير. هذا القانون الذي كان يتغيا مبتغى استراتيجيا في ثلاث مستويات:

- كان يهدف إلى تحويل الفلاح المستلبد إلى فلاح استراتيجي؛
- كان يهدف إلى تمكين هذا الفلاح الصغير والمتوسط من مكان داخل مجلس الإدارة لمؤسسة عمومية، اسمها مكتب التسويق والتصدير، حتى يتمكن من المشاركة في صنع القرار؛
- كان يتغيا كذلك تمكين هذا الفلاح الصغير والفلاح المتوسط من التغطية الصحية.

وفي السياق ذاته، تحدثت الحكومة آنذاك بكل تجرد ومسؤولية وشفافية ونزاهة فكرية وأدبية عن الآلام التي كانت تنخر جسد المؤسسة المذكورة منذ زمن غير قصير، من معالمها تقلص محفظة المؤسسة جراء إنهاء وضعية الاحتكار في مجال تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية بمقتضى قانون رفع الاحتكار رقم 30.86، وهو القانون الذي أدى إلى اتخاذ قرار تشكيل لجنة بين وزارية، ترأسها السيد الوزير الأول آنذاك، تضم مختلف القطاعات من أجل إخراج المكتب من وضعيته المتأزمة مع إصدار جملة من التوصيات، التزم المكتب وإدارته بتنفيذها.

وكي لا أرحل بكم بعيدا، أيها السيدات والسادة المحترمون، في أصول ما نحن بصده اليوم، فإتي أوجز الكلام من بعضه لأقول بصريح اللغة والبيان أن الحكومة السابقة والوزارة المعنية بالمف ووراءها الإدارة الجديدة بمكتب التسويق والتصدير كانت لها الشجاعة الكافية والنزاهة الكافية والإخلاص الوطني الخالص عندما قالت على لسان وزير التجارة الخارجية آنذاك أن مكتب التسويق والتصدير عرف وضعية إدارية ومالية مزرية وصعبة بفعل

ولكن أن تصرف مكتوفي الأيدي إزاء هذه الجرائم لحسابات أو لأخرى فهذا لا يجوز.

لا يجوز التعايش أو التساكن أو التطبيع مع ممارسات الإفلات من العقاب. إذا كانت هذه اللجنة دارت هاذ العمل وغادي يمشي التقرير للرفوف، كما وقع بالنسبة لعدد من اللجن بحجة أن الملف موضوع في القضاء، نعم الموضوع راه في القضاء، ولكن جزئي، ماشي كلي، الوقائع التي طلبت في التحقيق.

السيد الرئيس، في الختام، باسم فريق الاصالاة والمعاصرة، نعلن عن تبني كل التوصيات الواردة في التقرير ونطالبكم بتحمل مسؤوليتكم في تحريك مسطرة المتابعة القضائية، في نشر التقرير في الجريدة الرسمية وفي بث وقائع هذه الجلسة أمام المغاربة. وشكرا.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين. السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، السيد الرئيس، لا بد أن أسجل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تخوفنا من عدم دستورية وعدم قانونية وشرعية هذه الجلسة وتخوفنا المشروع هذا يستند إلى مقتضيات الفصل 67 من الدستور الذي كرس رزمة من الضوابط التي تفصل بين السلط وتحدد مهمة وصلاحيات كل سلطة ومقتضيات المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 5.95 المنظم لأشغال لجان تقصي الحقائق.

وأنا بين يدي، السيد الرئيس، مرجع موثق وموثق وهو عبارة عن رسالة من السيد وزير العدل السابق المشمول بعفو الله السيد محمد الطيب الناصري إلى السيد رئيس الحكومة يذكره بالمقتضيات التي جاءت في كلمتي، ويذكره بأن مهمة كل لجنة تقصي الحقائق التي سبق تكوينها بطبيعة الحال تنتهي بمجرد فتح تحقيق قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها.

إذن من باب الأمانة رغم هذا التخوف ومن باب الأمانة الديمقراطية وحرصا من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الذي هو درع حزب الاستقلال وسيفه، حرصا منه على أداء مهامه الرقابية بكل تجرد وعلى الوجه المطلوب، وإيمانا منه بثوابته وقناعاته الراضية لكل أشكال الفساد المالي والإداري، وإيمانا منه كذلك، وإدراكا منه أن المملكة المغربية هي اليوم

بيانها الانضباط لها وترجيح كفة القانون على ما دون سواه، لجنة ثبت بشأنها ثبوتاً قاطعاً ووقوع ثلاثة من أعضائها الخمسة عشر في حالة تناهي، تتعارض مع مهام التنقيح وتؤثر سلباً على عمل ومسار التحقيق الموضوعي المنوط بها، إذ ثبتت علاقتهم المالية والمهنية بمهام مكتب التسويق والتصدير واستفادة بعضهم من دعم وتمويلات المكتب، وكان من المفروض من الناحية الأخلاقية والسياسية أن لا يجرؤوا أنفسهم وأن يعلنوا انسحابهم وأن يسهر الرئيس على إيقاف أشغالها دفعا لكل شبهة أو طعنا في مصداقية عملها بتهمة الانحياز أو خدمة المصالح الاستثنائية الشخصية لبعض أعضائها على حساب المصلحة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

بين عدم احترام أحكام الدستور والقوانين المؤطرة لعمل اللجنة وعدم الحرص على ضمان المصداقية والحياد والموضوعية في عمل اللجنة يبرز معطى ثالث يرتبط بخرق مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تنقيح الحقائق التي تنص على أن أعمال اللجنة وشهادات الأشخاص الذين تستمع إليهم ومداواتها لها طابع سري، ولا يجوز الإعلان عنها بأي شكل من الأشكال، لكن فوجئنا - كما فوجئ الجميع - بما طال تقرير وأشغال اللجنة من تسريب للمعطيات، نص القانون على أن تبقى سرية إلى حين الاعلان عنها بشكل رسمي، بل تم تسريب التقرير كاملاً، وهو ما ظهر في إحدى الصحف، ومنها صحيفة حزبية نكن لها كل الاحترام والتقدير، ومع الأسف لم يفتح في ذلك تحقيق، بل لم تكلف اللجنة نفسها عناء التعليق والبحث في هذه التسريبات، وهي اللجنة التي خرجت في تصريحاتها الصحفية المتعددة والتي ركزت على مسألتين أساسيتين، وأولها أن هناك محاولات للتستر على الفساد ستفضح كاملة، وثانيها أن هناك اتجاهات ومحاولات لتقديم موظفين بسطاء من أجل طمس الحقائق.

وعند قراءتنا للتقرير، والذي لم يقدم جديداً بالمقارنة مع ما وصل إليه افتتاح المفتشية العامة للمالية، والذي كان بناء على طلب من المدير العام الحالي من أجل وضع اليد على مكامن الاختلال والضعف داخل المكتب وإصلاحه في إطار اضطلاع بروح المسؤولية والوطنية التي يقتضها تسيير المؤسسات العمومية، سنجد أن ما قدم اليوم كتقرير للجنة لا يعكس التصريحات السابقة ويخفي الكثير من المعطيات التي من حقنا أن نتساءل عنها اليوم من قبيل:

1- لماذا لم يتم الاستماع إلى المسؤولين السابقين عن تسيير وتسيير مكتب التسويق والتصدير والذين عاثوا فيه فساداً، وكانوا سبباً رئيسياً في الوضعية الكارثية التي بلغها المكتب؟ أي لماذا تم تحاشي الحديث عن المدير العام السابق بالنيابة؟ ولماذا أعفي من جلسات المساءلة والاستجواب، رغم أن كل معطيات الاتهام والإدانة متوفرة في هذا الشخص، وكل أصابع الاتهام تشير إليه؟ ولماذا لم يتم استخدام أعضاء مجالس الإدارة الذين تكفلوا بإدارة المرحلة الممتدة إلى غاية 2008؟

وجود اختلالات موروثه، وربما كان رحماً في الوصف عندما لم يشأ المساس بالأعراض، لأن ما تضمنته تقارير المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات يندران بخطب جلل.

ولأن حزب الاستقلال كان دائماً واضحاً في قضايا محاربة الفساد والمفسدين، فقد أعلننا موقفنا - كفريق ينتمي إلى الأغلبية وينتمي لحزب يرأس الحكومة آنذاك - بانخراطنا اللامشروط في الدعوة الصادرة عن أحد فرق المعارضة، وهو فريق الأصالة والمعاصرة، بشأن تشكيل لجنة لتنقيح الحقائق بخصوص المكتب، لأننا آمننا ومازلنا نؤمن أنه حينما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن وبمحاربة الفساد، فمن الواجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته في الكشف عن برائن الفساد إحقاقاً للحق، بعيداً عن سجن الذات في بعد إيديولوجي ضيق أو انتماء حزبي محدود لتسويق شعارات أو أفكار.

إذن ملي اخذنا احنا القرار احنا داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لم نرجع إلى الإدارة العامة لمكتب التسويق والتصدير، ولم نرجع إلى وزارة التجارة الخارجية الوصية على مكتب التسويق والتصدير على أن الإدارة العامة والوزارة مؤسستان محسوتان على حزب الاستقلال، وحتى رئيس الحكومة آنذاك والأمين العام لحزب الاستقلال الأستاذ الفاضل عباس الفاسي لم يبد أدنى حرج وأدنى تحفظ ولم يتردد في مباركة القرار الذي اتخذته الفريق الاستقلالي لأنه ليس في جراب الحاوي الذي يسمى "مكتب التسويق والتصدير" ما ينجل وما يخدش صورة حزب الاستقلال. وهذا ما عبرنا عنه في مراحل متعددة.

السيد الرئيس المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في هذا الإطار أن أؤكد - إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد - أن ممثلينا، الأعضاء الثلاث داخل اللجنة وعبد ربه من ضمنهم، قاموا بما يفرضه عليهم الواجب من أجل الإسهام في إعداد تقرير يعكس حقاً الوقائع ويقدم الحقائق الواضحة من دون زيادة أو نقصان، تقرير بدون لغة المحاباة، تقرير لا يعتمد الانتقائية والتمييز في الاستماع إلى مسؤول دون آخر، إلا أنه حينما قررت الحكومة إحالة الملف على القضاء تبعاً للاختلالات والخروقات المالية التي وقف عندها تقرير المفتشية العامة للمالية وتقرير المجلس الأعلى للحسابات، قرر ممثلو الفريق الأعضاء في اللجنة تقديم استقالتهم منها، احتراماً لروح الدستور ومضمونه وحفاظاً على استقلال القضاء وهيبته، وللتأكيد على التزام مؤسستنا التشريعية بما تقره من قوانين، بما فيها تلك المرتبطة بما يقره القانون التنظيمي المنظم للجنة تنقيح الحقائق.

لكن - مع الأسف - تفاجأنا بإصرار غريب ومبالغ فيه من مكتب اللجنة للاستمرار في مهام لجنة منتهية ولايتها بقوة الدستور وبقوة أحكام القانون التنظيمي المحدد لاختصاصاتها ومهامها، لجنة أضحت خارج القانون وبدون شرعية لاعتبارات ومعطيات قانونية، كان من اللازم على أعضائها حال

الإشارة الى المدير بالنيابة السابق، والذي ارتكبت في عهده كل جرائم الفساد ونهب المال العام داخل المكتب؟

نعم، السيد الرئيس المحترم، في إطار الحق المخول لكل الفلاحين في هذا الوطن العزيز، استفاد مجموعة من الفلاحين من تحويلات هي عبارة عن تسبيقات، لكن لما تجاهلت اللجنة - عن قصد ولغاية في نفس يعقوب - الإشارة في التقرير إلى أن هؤلاء الإخوة الذين نعتز بهم قد أدوا ما بذمتهم لصالح المكتب، وهذا الدليل نشهره اليوم أمام الرأي العام الوطني:

ذكر الحاج اسماعيل قيوح بالإسم. الحاج اسماعيل قيوح أدى ما بذمته حتى آخر درهم منذ أشهر، ولم يبق بذمته لمكتب التسويق والتصدير إلا الخير والإحسان. وهذا دليل، هذه وثيقة بنكية لا تدحض.

ذكر الحاج علي قيوح بالإسم. الحاج علي قيوح فلاح كبير وهو مؤسسة فلاحية قائمة بذاتها في المغرب، جلب العملة الصعبة، تعامل بملايير الدراهم مع مكتب التسويق والتصدير، تاريخ تعامله مع المكتب يرجع إلى بداية الستينات. قرر الحاج علي سنة 1996 أن يرفع دعوى ضد مكتب التسويق والتصدير لأنه شاف وشكك في عدد من الحسابات، وفعلا رفع الدعوى، وهذه نسخة منها.

#### السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت دياكم، السيد الرئيس المحترم.

#### المستشار السيد فؤاد قديري:

باختصار، السيد الرئيس، إننا في حزب الاستقلال مؤمنون بأن الفعل هو الحقيقة الثابتة التي لا تحوم حولها شكوك ولا توجه بحقها طعون، وقد قررنا وبمجهوداتنا الذاتية أن نطلع الرأي العام على الفساد الحقيقي. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

#### المستشار السيد ادريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أخوتي، إخواني المستشارون،

أيها الحضور الكريم،

باسم الفريق الحركي، يشرفني أن أشارك في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أحدثها مجلسنا حول مكتب التسويق والتصدير، مغتما هذه الفرصة لتقديم تهاتي وتشكراتي لكافة أعضاء اللجنة الذين اشتغلوا بجدية كبرى بحثا عن الحقيقة بتجرد ومنهجية.

السيد الرئيس المحترم،

2- لماذا أغفل التقرير تقديم جرد واضح لتواريخ عمليات البيع والتفويتات حتى يتمكن الرأي العام وبالوضوح الضروري من معرفة المسؤولين الحقيقيين عن الفساد داخل هذا المكتب؟

3- لماذا لم يذكر التقرير أن 99,99% من عمليات البيع والتفويتات والتي تمت في إطار مخطط جهني لتصفية المكتب، قد أنجزت في تاريخ سابق لـ 30 يوليوز 2008، تاريخ تعيين المدير العام الجديد للمكتب، والذي عمل - بالمناسبة - على إلغاء كل المبيعات المبرجة حفاظا على المال العام وممتلكات الدولة؟ وهذا العقار الذي حافظ عليه وثمنه هو الذي سيكون له داعما خلفيا لكل مخططاته الاستثمارية المقبلة، أي المخططات الاستثمارية لمكتب التسويق والتصدير دون اللجوء إلى الاقتراض ودون اللجوء إلى ميزانية الدولة.

4- كيف أغفل التقرير الحديث عن الحسابات البنكية للمكتب بالخارج، وتاريخ هذه الحسابات، وكيفية تدبيرها؟ كيف اختفت وتبخرت في عهد المدير العام السابق بالنيابة؟

5- لماذا لم يتضمن التقرير الإشارة إلى باقي الممتلكات التي تم تفويتها من قبيل عارة تابعة لمندوبية باريس، والتي بيعت سنة 2007 بثمان مئتي ألف درهم يتجاوز 3 مليون أورو، في حين أن الثمن الحقيقي للعقار تجاوزت قيمته الحقيقية 40 مليون أورو؟ من حصل على هذه الغنيمة؟ وهل خضع البيع للمساطر القانونية؟

6- وهل في تقدير اللجنة أن إلغاء عقود عمل مستخدمين اثنين تمتع بامتيازات استثنائية وخيالية غير مسبوق وغير مقبولة أخلاقيا وماليا وسياسيا كذلك، بما فيها عقد عمل أخ المدير العام بالنيابة السابق، والذي كان يتقاضى أجرا يزيد عن 160 مليون سنتيم سنويا (أجر يفوق أو يضاعف مرتين أو ثلاث أجر رئيس الحكومة)، ناهيك عن التعويضات والمكافآت، وبشروط تعاقدية خيالية وغير مألوفة في عقود العمل، هل مثل هذا المعطى، السيد الرئيس، يدخل في زمرة ما سمي باستهداف موظفين بسطاء لطمس الحقائق؟

هذا هو نوع الفساد الذي وعدت اللجنة بكشفه لأسباب قد تبدو ذات طبيعة انتقائية.

بصدق لا نريد لهذا التقرير أن يسير في مسار سياسي مخدوم وأن يعتمد تصفية حسابات بعيدة عن المسؤولية والأمانة. هذه الملاحظات هي غيض من فيض لتأكيد أن هناك أهداف موجهة ضد حزب الاستقلال عن قصد وبنية. لا بد وأن نتساءل معكم، السيد الرئيس، أخواتي إخواني المستشارين:

- ما معنى الحديث وبالتحديد عن مسؤول حكومي في الحكومة الحالية وعائلته، دون الإشارة إلى العديد من المستفيدين الذين تراكت عليهم ديون لصالح المكتب منهم من هو بيننا اليوم؟

- كيف يفسر التقرير ذكر المدير العام الحالي للمكتب بالإسم وتجاهل

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هاته الجلسة العامة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين حول مكتب التسويق والتصدير طبقا لمقتضيات الدستور، وسأتناول مناقشة الموضوع من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

1- السياق العام الذي جاءت من أجله لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير؛

2- الاختلالات والخروقات التي شابت المكتب؛

3- الصعوبات والعراقيل التي اعترضت عمل اللجنة.

السيد الرئيس،

قبل التطرق إلى مناقشة الموضوع، لا بد أن نشكر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار رئيس اللجنة ومقررها وأعضاء مكتبها وكافة السادة المستشارين البرلمانيين أعضاء اللجنة، الذين كابدوا مختلف الصعاب والعراقيل التي واجهتهم واعترضتهم، سواء من طرف رئيس مجلس المستشارين وبعض الأطراف المكونة للمجلس التي حاولت عرقلة عملها أو من طرف بعض المسؤولين والسياسيين الذين حاولوا إيقاف عملها من خارج المجلس، شاكرين لهم مجهودهم الجبار الذي توجهوا بالوصول إلى عقد هذه الجلسة، التي نعتبرها تاريخية بكل المقاييس لمناقشة تقرير عملها.

مذكرينكم، بالمناسبة، بالسياق العام الذي جاء فيه عمل هذه اللجنة، والذي كان بمناسبة إحالة مشروع قانون رقم 26.09 القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب قصد دراسته والتصويت عليه خلال دورة أبريل من سنة 2010. وقد وصلت مرحلة النقاش إلى حد تقديم التعديلات، حيث رفضت الحكومة آنذاك قبول تعديلات فريقنا، مما دفعنا إلى استدعاء وزير التجارة الخارجية إلى الفريق وتخصيص لقاء معه، لم يكن - مع الأسف - مقنعا في تبريراته للدفاع عن المشروع ولم يكن مقنعا كذلك في تبرير رفضه لتعديلات الفريق.

لذلك، انخرط الفريق بكل إيجابية في تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، خصوصا بعد أن أقر الوزير واعترف في اجتماع لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بوجود اختلالات كبيرة داخل المكتب.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يعتبر مكتب التسويق والتصدير من أقدم المؤسسات العمومية المحدثه، والتي جاءت مباشرة بعد عشرية كاملة من استقلال المغرب، وفي إطار تنزيل بلادنا لمشروع مغربية القطاعات الإدارية وكافة المؤسسات العمومية، وذلك بمقتضى المرسوم الملكي رقم 233.65، حيث كان الهدف منه رفع

إن السياق العام الذي يميز هذه المرحلة من تاريخ بلادنا في ارتباطها بالحيط الجهوي، يبنى على مطالب أساسية للشعب المغربي، منها السياسية والاجتماعية والثقافية، وخصوصا تقوية دور الحكومة والبرلمان واستقلال القضاء من أجل ضمان حقوق المواطنين بمختلف أبعادها، كما هي محددة من طرف الأمم المتحدة.

وقد نتج عن الحراك السياسي المتعقل ببلادنا والتبصر الحكيم لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، دستورا جديدا كرس من جهة مطالب الشعب، وتوج من جهة أخرى أوراوش الإصلاح التي أطلقها جلالته منذ 13 سنة.

ومن أبرز المبادئ التي حملها الدستور الجديد، ونعتز بها، ربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع من بين الآليات لترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع تقوية الدور الرقابي للبرلمان.

وفي هذا السياق، فإن الفريق الحركي يرى أنه من واجبه أن يدعم عمل لجنة تقصي الحقائق التي كونها مجلس المستشارين لتتظير في ملف مكتب التسويق والتصدير، بعدما أقر السيد وزير التجارة الخارجية بوجود اختلالات كبرى في تسيير المكتب، وذلك خلال دورة أبريل 2011، كما يدعو أعضاء البرلمان إلى تفعيل هذه الآلية الرقابية كلما شك حول المساس بالمصلحة العامة وتبذير المال العام، انطلاقا دائما من الحياد والشروط الموضوعية لإبراز الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة.

إن الفريق الحركي ساهم إلى جانب ممثلي الفرق الأخرى في عمل لجنة تقصي الحقائق، وسجل التعامل الإيجابي لبعض المسؤولين السياسيين والإداريين، خصوصا بوزارة المالية ووزارة الفلاحة.

وبالمقابل، سجل بأسف كبير عدم رغبة المسؤولين بوزارة التجارة الخارجية ومكتب التسويق والتصدير التعاون مع اللجنة بإيجابية، معرقلين بذلك عملها، كما نسجل امتعاضنا من محاولة توقيف عمل اللجنة نهائيا بعد إصرارها على الحصول على الوثائق المطلوبة.

السيد الرئيس،

إن الفريق الحركي وهو يتبنى مضمون التقرير الذي أعدته اللجنة جملة وتفصيلا ويتجنب إعادة تكرار ما جاء على لسان الزملاء السابقين، يطلب من السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم إحالة الملف الذي أعدته اللجنة على القضاء، تماشيا مع الدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي والتي يكرسها دستور البلاد الجديد.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد توفيق كيل:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

ثانيا، عدم توفر المكتب على نظام محاسبي دقيق، حيث طغى غموض كبير على التعاملات المالية التي اعتمدت في جلها على عملية التسخير من أجل الإفناق وتفويت العديد من الصفقات خارج نطاق القانون المنظم لها؛

ثالثا، على مستوى تدبير الوعاء العقاري الذي يوجد في ملكية المكتب، فإن التقرير سجل العديد من التجاوزات في عمليات بيع العديد من العقارات وبأمانة بعيدة كل البعد عن الثمن الحقيقي لها، حيث أغفل التقرير تحديد مواقع هذه العقارات نظرا لشح الوثائق المطلوبة؛

رابعا، عدم تفعيل الصندوق المشترك لتغطية المخاطر التجارية وبالشكل المطلوب، وقد تم تحويل بعض أرصده دون موافقة المجلس الإداري وهو ما رصدته الجداول المضمنة في التقرير بكل وضوح؛

خامسا، غياب الشفافية في الأسعار؛

سادسا، عمليات التسويق شابتها عدة اختلالات؛

سابعا، تدبير سيء للموارد البشرية (المحسوبة، الزبونية، الأشباح، إلى غير ذلك)؛

السيد الرئيس،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لا بد أن ندين ونشجب وبشدة مختلف العراقيل والصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة، حيث كانت صعوبات وعراقيل تجلج فيها سوء نية واضح، كان الهدف منه الضغط من أجل توجيه عمل اللجنة وعرقلة وتوقيفه إن اقتضى الحال، وهو الأمر الذي وضحه التقرير الذي تلي على مجلسكم الموقر، والذي حدد فيه مختلف المراحل التي مرت فيها هذه الصعوبات والعراقيل والتي تفرض علي - كمستشار برلماني مسؤول - التطرق لها في مداخلتي من باب تسجيل موقف سياسي، يرفض فيه حزبي وفريقي جملة وتفصيلا هاته الأساليب الدنيئة التي لا تخدم بناء مؤسسات دستورية قوية في إطار دولة ديمقراطية حديثة والتي خيبت آمالنا، وجعلتنا نطرح العديد من التساؤلات التالية :

- كيف يعقل لمدير مكتب التسويق والتصدير الذي استقبل أعضاء اللجنة في مكتبه ورفض تزويدها بالوثائق المطلوبة، وهي مؤسسة دستورية منبثقة من برلمان الأمة، بدعوى أنه تلقى تعليمات شفوية من وزير التجارة الخارجية السابق باعتباره رئيسه المباشر؟ ونحن نعتبر أن عدم تزويد اللجنة بالوثائق اللازمة محاولة تغطية على مفسدين آخرين بالمكتب، مثال: المدير السابق الذي أثاره الفريق الاستقلالي إن كان مفسدا؛

- كيف يعقل لمدير المركز المغربي لإنعاش الصادرات أن يتأخر في الامتثال لطلب اللجنة، إلا بعد مرور أربعة أشهر من استدعائه وفرض على اللجنة طلب مهلة إضافية طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لعمل لجن تقصي الحقائق؟

- ما هو مبرر رفض السيد رئيس مجلس المستشارين إحالة الملف على النيابة العامة رغم أن المادة 16 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير

الاحتكار وتخريب قطاع الصادرات وتشجيع الفلاح الصغير والمتوسط على تسويق منتجاته إلى الخارج، حيث مرت تجربة تديره من عدة مراحل أساسية، عرف فيها التشريع المنظم لهذه المؤسسة العمومية عدة تغييرات كان الهدف منها ملاءمة هذه المؤسسة العمومية مع متطلبات السوق الوطنية والدولية، حيث كانت تروم تلك التشريعات المحدثة إنعاش قطاع الصادرات وتمثيل المغرب في التظاهرات والمعارض الدولية وتوسيع الأسواق والبحث عن الجديد منها والذي لم تستطع معه بلادنا - وإلى اليوم - كسب رهانه رغم توفرها على كافة المقومات التي تجعل منه قطاعا منتجا ومشغلا ومدرا لخزينة الدولة أموالا مهمة، هي اليوم في أمس الحاجة إليها.

السيد الرئيس،

لقد استمرت الدولة المغربية أموالا طائلة من أجل إنجاز عمل هذه المؤسسة، وهدفت من خلال الترسنة القانونية التي اعتمدها على ثلاثة مراحل خلت إلى إخراج المؤسسة من أزمته، لأنه - مع الأسف - ومن خلال ما سجله هذا التقرير الهام والمطروح اليوم للنقاش أمامنا لم تستطع التشريعات المعدلة لهذا المكتب وضع قطار المؤسسة على سكتته الحقيقية، بل ساهمت في التغطية على حجم الفساد المنتشري في المؤسسة والتهرب من ملامسة المشاكل الحقيقية للمؤسسة لكي تخرج من واقعا المترهل والمأساوي إن صح التعبير، والذي سجلته مختلف تقارير الافتحاص التي باشرتها المؤسسات الوطنية المكلفة بالرقابة والافتحاص وتدقيق الحسابات، حيث سجل تقرير اللجنة - وبكل أسف شديد - اختلالات خطيرة ونواقص مست في العمق تدبير المكتب وجعلته يتخبط في مشاكل لم يستطع المسؤولون الذين تعاقبوا على هذه المؤسسة في مختلف مراحلها أن يعالجوها بكل جرأة وشجاعة ووفق الصرامة المطلوبة.

السيد الرئيس،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لا بد أن أئوه بالجرأة والشجاعة التي جاء بها هذا التقرير وما احتواه مضمونه من معطيات وأرقام وتوصيات، استجتمعتها اللجنة بعد جلسات استماع مطولة لكافة المسؤولين المعنيين من وزراء ومديرين ومفتشين عامين ودراستها المعمقة للوثائق المسلمة للجنة رغم شحها، وهو ما يعطينا الانطباع بأنه كان تقريبا جديا ونزيها وشفافا، وفي نفس الوقت جريئا، ينسجم مع قناعاتنا ومبادئنا في الدفاع عن مصالح الأمة المغربية والحرص على حماية المال العام وتدبير المرفق العمومي بشكل عقلاني يراعي تحقيق المصلحة العامة وتخليق الحياة العامة.

فبالنظر إلى مضمون التقرير، فإن الاختلالات والخروقات التي عرفها المكتب، تفرض علي أن أعرج عليها في مداخلتي هاته، وهي تتوزع على الشكل التالي:

أولا، المكتب افتقد إلى نظام خاص بالمراقبة الداخلية وإلى أجهزة مقرررة ومنتخبة ديمقراطيا، الشيء الذي أدى إلى سيادة ثقافة تسيير مبنية على الزبونية والمحسوبية والتستر على مختلصي مال المؤسسة بشكل فاضح؛

العراقيل والمثبطات التي وضعت أمامها، والتي نأسف أنها آتية من مسؤولين ومؤسسات على الرغم من التوجه الواضح لبلادنا من أعلى المستويات نحو التخليق والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لقد كان الفريق الاشتراكي من ضمن الفرق الأولى التي طالبت بتشكيل هذه اللجنة مباشرة بعد ظهور الحاجة إلى تسليط الضوء على الاختلالات الواضحة في تسيير وتدبير مكتب التسويق والتصدير، من خلال عرض وزير التجارة الخارجية أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين سنة 2010.

وقد نشبنا بتشكيل هذه اللجنة وبضرورة استكمال مهمتها الرقابية على الرغم من ظهور مقاومات حكومية وسياسية حاولت إيقاف عملها بدعوى فتح تحقيق قضائي، اتضح أنه يهدف فقط إلى إيقاف عمل اللجنة والتستر على الفضائح والاختلالات والفساد الذي نحن اليوم بصدد الوقوف على جزء يسير منه بمناسبة هذا التقرير.

وفي هذا الإطار، فإننا ما فتئنا نكرر، كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، ضرورة قيام كل المؤسسات بأدوارها وتحمل مسؤولياتها في ترتيب الجزاءات الضرورية على مظاهر نهب المال العام والتسبب وسوء التدبير والفساد الذي ينخر عددا مهما من المؤسسات العمومية التي تكشف التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات على عدد من أوجه اختلالها وفساد مسؤوليها ومديريها.

ولعلنا اليوم أمام نموذج حي من هذه المؤسسات الوطنية التي كانت الغاية منها خدمة الاقتصاد الوطني وتمتين المنتوجات الوطنية وتحقيق قيمة مضافة لهذه المنتجات والتقوية من تنافسيتها وتشجيع المنتجين المغاربة ودعمهم، غير أنها أضحت مؤسسة ينخرها الفساد السياسي والإداري والمالي وبقرة حلوب لعدد من المنتفعين والانتهازيين على حساب المصلحة العامة وفي ضرب سافر ومستنزف لكل القيم الوطنية.

السيد الرئيس،

إن ما اطلعنا عليه بتقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التصدير والتسويق من خروقات واختلالات وسوء تدبير وتبذير وفساد يفيد أن هناك عملا منظما ومنهجيا تم القيام به على مدى عقود من طرف لوبيات تمتعت بتواطئ واضح لمسؤولين وإداريين وبحماية مصالح ومؤسسات حكومية، وإلا لما كنا أمام أوضاع كارثية لمؤسسة وطنية بالشكل الذي يصفها بها هذا التقرير، فمعظم القرارات المهمة تتخذ خارج القانون وخارج تركيبة المجلس الإداري، وكل الاقتحاصات الداخلية والخارجية التي تم القيام بها لم تؤد إلى جزاءات ووقف للزيف، بل استمرت نفس الممارسات الفاسدة، وعدد من التجاوزات والامتيازات المادية الفاسدة استفاد منها مسؤولون بالمجلس الإداري للمؤسسة. وعدد من الخروقات القانونية والاختلالات المالية تمت تحت المسؤولية والمراقبين الذين تساهلوا أو تهاونوا في المراقبة وتطبيق القانون. والكثير من الديون المقدرة بمئات الملايين من الدراهم استفاد منها مسؤولون وسياسيون ومستخدمون دون ضمانات

اللجان النيابية يعطيه هذا الحق، حيث أحالها على السيد رئيس الحكومة، والتي لا تدخل ضمن اختصاصاته؟

- أين هي مصداقية وزير التجارة الخارجية السابق عندما يقر داخل اجتماع مسؤول اللجنة برلمانية بأن هناك اختلالات داخل المكتب ولكنها لا تستدعي إحالة الملف على القضاء، ويتراجع بقدرة قادر عن هذا الموقف، ويحيل الملف على القضاء في مناورة مكشوفة كان يهدف من ورائها وقف عمل اللجنة بعدما تبين له أنها ماضية - وبكل جرأة - في كشف ملفات الفساد داخل هذه المؤسسة؟

أسئلة حقيقية نظرهما وتفرض نفسها، حيث وجدنا داخل فريقنا بأن الجواب عن هاته الأسئلة لا يخرج عن نطاق مؤامرات ودسائس ومناورات منبوذة، كان الهدف من ورائها وقف أشغال اللجنة، وقد تبين ذلك بالملحوس عندما لجأ وزير التجارة الخارجية السابق ومدير مكتب التسويق والتصدير إلى وضع شكاية حول فترة زمنية محددة من تاريخ المكتب، تمتد من 2005 إلى 2007، على النيابة العامة في محاولة يائسة للالتفاف على الدستور ووقف عمل اللجنة بدعوى أن الملف معروض على القضاء.

وبناء على ما رصده تقرير لجنة تقصي الحقائق من اختلالات وخروقات صادمة، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يتبنى توصيات اللجنة المرفوعة إلى مجلسنا الموقر، ويطالب رئيس مجلس المستشارين بضرورة إحالة الملف على القضاء، أولا للضرب على أيدي العابثين بالمال العام، وثانيا استرجاع كافة الأموال المسلوقة والمنهوبة إلى خزينة الدولة التي هي اليوم في أمس الحاجة إليها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

**المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

زميلاتي، زملائي،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، التي شكلها مجلسنا الموقر بناء على الفصل 42 من دستور 1996، أي قبل المراجعة الدستورية لسنة 2011، والتي أعطت اختصاصات وصلاحيات ومهام جديدة للجان تقصي الحقائق بما يعزز الدور الرقابي للبرلمان وبما يقوي آليات الحكامة في تدبير المال العام وتسيير الشأن العام.

وفي البداية، اسمحو لي أن أؤكد بالعمل الجيد والمهم الذي قامت به هذه اللجنة، سواء من خلال التقرير المعروض علينا أو من خلال العمل الميداني والإصرار على استكمال المهمة الرقابية التي أنطناها بها بالرغم من كل

بالديمقراطية والحرية ودولة المؤسسات ومحاربة الفساد والاستبداد، دعمنا هذا الاختيار الشعبي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي مقتنعون أن محاربة الفساد ليست عملا بسيطا وسهلا، بل هو هدف يتطلب استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الآفة التي عشت في المؤسسات الوطنية وخلقت جذورا وفروعا لها في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، ولهذا التزمنا أننا سنساند الحكومة في محاربة الفساد كمعارضة اتحادية، ولهذا لن نسمح للحكومة بالتراجع عن هذا التوجه، ولن نسمح لها بأن تعفو عن المفسدين، ولن نقبل أن يقع التراجع عن القاعدة الدستورية المتمثلة في ربط المسؤولية بالمحاسبة التي تحقق عدم الإفلات من العقاب.

ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب بعرض كل تقارير المجلس الأعلى للحسابات على القضاء وأن لا يتم الاكتفاء بإنزال العقوبات والجزاءات الضرورية على مختلصي وناهبي المال العام، بل إن الضرورة أضحت ملحة للعمل على استرجاع هذه الأموال التي ما أوحج بلادنا إليها اليوم.

وفي الأخير، أجدد التنويه بعمل لجنة تقصي الحقائق هاته، التي أبانت عن استتارة وطنية عالية لإنجاز مهمتها الرقابية رغم المقاومة والصعوبات، ورغم الظروف العامة التي خيمت على مجلس المستشارين نتيجة المتغيرات التي جاء بها الدستور الجديد.

كما أننا نساند كل التوصيات ونثمن كل التوصيات التي خلص إليها التقرير، وأولها تقديمه بشكل مباشر إلى القضاء. كما نؤكد على التوصية الخاصة بإخراج القانون التنظيمي الجديد للجان تقصي الحقائق وفق المقاربة الدستورية الجديدة المعززة لدور المؤسسة التشريعية الرقابي والقائمة على تقوية عمل المؤسسات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا السيدة الرئيسة. الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري، تفضل سيدي.

**المستشار السيد ادريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس.

أولا كنا وضعنا تساؤل أنكم راسلم الحكومة في القيام بواجبها في تغطية هذه الجلسة التاريخية، وكنتمناو، السيد الرئيس، أنه هاذ الجلسة إن شاء الله تقفوا حتى تبث.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن لحظة مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، ليست لحظة مبارزة سياسية أو استغلال سياسي لخلاصات

ودون مساطر وآليات لاسترجاعها مما يجعلها في خانة استحالة الاسترجاع. والعديد من التسيبقات استفاد منها محظوظون دون الوفاء بالتزاماتهم، ومع ذلك تتجدد استفادتهم وكأن المؤسسة لا ذاكرة لها ولا حرص لمسئولها على المال العام.

ومجموعة من العقارات المهمة من أراض وفيلات وعمارات وقع تفويتها بأثمان جد بخسة واستفاد منها مقربون أو مسؤولون إداريون في استباحة تامة وفاحشة لممتلكات هذه المؤسسة الوطنية، وذلك دون اللجوء لمسطرة المناقصة التي يفرضها القانون، مما جعلها تضيع مئات ملايين الدراهم، وعدة أراض وعقارات تم كراؤها لمسؤولين ومحظوظين بقيمة كرائية متدنية، ومع ذلك فإن المعنيين لم يؤدوها بتاتا ولم تطلبهم أية مطالبة أو متابعة. وقد وقع بيع للمنتوجات بخسارة يتحملها المكتب بشكل متكرر. وهناك مراجعات للأئمة تم دون اعتبارات ولا معايير موضوعية. وهناك تلاعبات تقع في الخبرات وفي الأثمان وفي التسيبقات وفي الديون وفي الآجال والمساطر القانونية وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه التجاوزات والخروقات والتلاعبات هي بمثابة جرائم مالية جسيمة، وبالنظر إلى محدودية الزمن الذي اشتغلت فيه اللجنة بالمقارنة مع عقود الاختلال بهذه المؤسسة، وبالنظر إلى قلة الإمكانيات التي تتوفر عليها اللجنة، وبالنظر إلى شح المعطيات والوثائق التي وضعت رهن إشارتها، وبالنظر للمقاومة والعراقيل التي تعرض لها عملها، فإننا نؤكد أن ما توصل إليه التقرير لن يكون إلا الجزء الظاهر من جبل الثلج.

وبالتالي، فإننا نهيئ بكم، السيد الرئيس المحترم، ممارسة صلاحياتكم في إحالة هذا التقرير على القضاء مباشرة من أجل البحث في الاتهامات الجسيمة التي يتضمنها، ومن أجل إعطاء إشارة قوية لختلف الجهات بأن عهد الإفلات من العقاب انتهى إلى الأبد، وأنا دخلنا الآن في عهد المؤسسات بالدستور الجديد وفي عهد صاحب الجلالة محمد السادس.

ولعلنا لن نبالغ إذا قلنا بأن الفساد الذي عشت في هذه المؤسسات العمومية أصبح مؤسسة قائمة بذاتها لها تفوذها وتنظيمها وامتداداتها على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية، ولذلك ما فتننا نردد ونصرخ في الحركة الاتحادية منذ عقود، بأن بلادنا لن تتمكن من بناء مؤسساتها وتقوية اقتصادها وتحقيق التنمية دون تقويض مؤسسة الفساد واقتلاعها من جذورها. وهو الأمر الذي جعلنا نواجه لوبيات الفساد - كمعارضة اتحادية - وأدينا الثمن باعتقال مناضلين وقادتنا واختطاف واغتيال شهدائنا، كما واجهنا الفساد ونحن نقود تجربة التناوب التي كانت أمل المغاربة في الانتقال السلس للعهد الجديد، وأدينا الثمن من جديد جراء إفشال هذه التجربة وإضاعة الفرصة التاريخية التي كانت أمامنا لبناء مغرب جديد، مغرب المؤسسات والمسؤولية.

وحينا تحرك الشارع والشباب المغربي بموازة الحراك العربي، وطالب

كان أعظم.

لقد احتكرت المؤسسة الحكومية كل أوجه العلاقة مع المؤسسات العمومية، واستفردت بتدبيرها ومراقبتها بعيدا عن عين البرلمان الذي لم يكن يطلع إلا على الحجم الإجمالي للاستثمارات في إطار مناقشة القانون المالي، فقد تبين عجز السلطة التنفيذية على حماية المال العام من التبذير والاختلالات والأمثلة كثيرة: (CIH)، (RAM)، صندوق الضمان الاجتماعي، وما نسمعه اليوم عن نتائج افتتاح لمديرية الوقاية من حوادث السير بوزارة التجهيز (18 مليار سنتيم) واللائحة طويلة والبقية تأتي.

لأجل ذلك، ناقش اليوم هذا التقرير في سياق دستور جديد، دستور فاتح يوليوز 2012. هذا التقرير الذي يعتبر إنجازا توج أعمال لجنة تقصي الحقائق التي تم تشكيلها وفقا لمقتضيات الدستور السابق. فإذا كان مآل التقرير - من الناحية القانونية - هو الإحالة على القضاء باعتباره السلطة المؤهلة دستوريا للتبرئة أو الإدانة، فإن مآله السياسي يقتضي الاعتبار بالخلاصات التالية:

1- إن الحاجة ملحة الآن إلى تطوير آليات المراقبة ومساطرها في اتجاه الشفافية والنجاعة وتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات وتبسيط الإجراءات الخاصة بالمراقبة والتطبيق الفوري الإجمالي بقوة القانون لنتائجها وتوصياتها؛

2- التنفيع الأمثل للمستجدات الدستورية في مجال الاختصاصات الرقابية لمجلسي المؤسسة التشريعية، خصوصا مقتضيات الفصل 102 من الدستور، فمبدأ الاستماع إلى مسؤولي الإدارات العمومية المنصوص عليه في هذا الفصل يظل عاما وملتبسا، يفتح المجال للتفسير الضيق الذي يفرغ هذا المبدأ من محتواه ومن روحه التي هي تعزيز مراقبة ممثلي الشعب على المؤسسات العمومية. لذلك، ندعو إلى وضع مقتضيات في الأنظمة الداخلية للبرلمان تفسر هذا الفصل الدستوري في إطار المبدأ الدستوري العام ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

3- القراءة الموضوعية لعلاقات المؤسسة التشريعية مع باقي مؤسسات الحكامة الدستورية ذات الطبيعة الرقابية، فالفصل 148 من الدستور ينص على أن الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يقدم عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان ويكون متبوعا بالمناقشة. يجب أن تفسر مقتضيات الأنظمة الداخلية للبرلمان وتحدد مسطرة المناقشة داخل اللجان الدائمة القطاعية المعنية. إذن يجب مناقشة هذا التقرير داخل اللجان المختصة؛

4- تفعيل الحق الدستوري للمؤسسة البرلمانية في تكليف المجلس الأعلى للحسابات بمهام رقابية لفائدتها وهي للإشارة الآلية التي كان منصوصا عليها في الدستور السابق ولم تفعل أبدا، وهذا من أوجه التقصير البرلماني. وفي هذا السياق، نلاحظ على اللجنة عدم لجوئها إلى هذه الآلية في الوقت الذي واجهت فيه عراقيل للوصول إلى الوثائق المحاسبية؛

التقرير، إنها لحظة قراءة متأنية لواقع نهج سياسي تتعطل آلياته وميكانيزماته التدييرية والرقابية إما بفعل التهاون أو التقاعس أو ضعف الجراة السياسية أو الانخراط في ثقافة "هيني انهنيك"، ومرة مرة شي خرجت البعض يصفها بالانتقائية، ونحن نقول الله أعلم، لكن الأكيد أنها تبقى نادرة سطحية ولا تنفذ إلى العمق.

إنها لحظة نمتى أن نرقى بها إلى مستوى فلسفة الدستور الجديد، لحظة وضع أسس إيقاف التزيف الذي يهدد جل مرافقنا العمومية على اختلاف أوضاعها القانونية ونوعية مجالات تدخلاتها، لن نجعلها لحظة تحميل المسؤولية لهذه الجهة أو تلك أو لهذه الحكومة أو تلك، بقدر ما نسعى لجعلها لحظة مساءلة الذات السياسية واستخلاص العبر حتى لا تتكرر مثل هذه الأوضاع.

#### التساؤلات:

لماذا تصل مؤسسة عمومية إلى هذا الوضع الكارثي؟

أين كانت الحكومات المتعاقبة؟

أين كانت البرلمانات المتعاقبة؟

ألم يكن بالإمكان وقف التزيف خلال مرحلة من المراحل؟

وما الفائدة والجدوى من تقارير ترصد الاختلالات ولا تفعل توصياتها؟

وما الجدوى من إعطاء مسؤولية ملفومة لمسؤولين، قد تنتهي بهم في

السجون، رغم الخدمات الإيجابية التي أقدت بعض المؤسسات، لأن الله سبحانه وتعالى يحاسب البشر بالموازنة بين الحسنات والسيئات؟

السيد الرئيس،

بالله عليكم، كيف استطاعت الحكومات المتعاقبة أن تتغاضى عن

اختلالات مكتب التسويق والتصدير وهو آلية أساسية في تشجيع

التصدير ورفع تحدي الميزان التجاري؟

بالله عليكم، كيف شكل المكتب موضوع عدة افتتاحات وتقارير مختلفة

منذ 2003، رصدت الاختلالات واقترحت الإجراءات للمعالجة، لكن لا

شيء تغير، وبقيت دار لقمان على حالها، وكأن الأمر يتعلق بمؤسسات في

جزيرة الواقواق، وليس بمرافق عمومية تمول من جيوب المواطنين؟

كيف ترفع الحكومات المتعاقبة تحدي الرفع من الصادرات في الوقت

الذي توجد فيه إحدى الآليات المؤسسية الموكول لها هذه المهام في وضعية

اختلال مزمن؟

إننا، حكومة وبرلمانا، مؤتمنون على حق المواطن في حسن تدبير

خيرات وثروات بلاده، فهو محور هذه الثروات لأنه ينتجها وهو أيضا

هدفها.

يجب أن نعترف أننا قصرنا كبرلمان وحكومة في القيام بهذا الواجب،

فالمسؤولون الإداريون قد يخطئون فيعزلون أو يحاكمون أو يحالون على

التقاعد المريح، لكن المسؤولية السياسية تبقى مسؤوليتنا في المقام الأول.

بالعربية تاغربت راه المال السايب تيعلم السرقة، فالأمثلة كثيرة وما خفي



محاربة الفساد بمحاكمة الأشخاص فقط، بل لابد من انكبابها على محاربة فساد الآليات التدييرية والرقابية والتي هي أخطر من فساد الأشخاص لأن محاربة فساد الآليات هو الذي يحمي المجتمع ويحمي حتى المسؤولين من الفساد، وسأعود لأقول: "المال السايب يعلم الشفارة"، وإذا لم يعلم السرقة فهو يعلم سوء التدبير.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

#### المستشار السيد محمد عداوب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أشرف بتدخل فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

باسم فريق التحالف الاشتراكي أتدخل في هذه اللحظة المتميزة والنادرة - مع الأسف - ضمن الصلاحيات الرقابية للمؤسسة التشريعية، وهي لحظة مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، بعد مرور شهر على إنجازها من طرف اللجنة المعنية، وهو أمر مؤسف لأنه كان ينبغي جلسة المناقشة هذه أن تتم خلال هذه الدورة وليس في نهايتها، حتى يكون هذا النقاش متميزا ومؤثرا.

ومن حقنا أن نتساءل عن أسباب تأخر عرض التقرير أمام المجلس من طرف الرئاسة، مع العلم أن عمل اللجنة وتقريرها هما ملك للمجلس، ولا يخضعان لوصاية رئيسه، مادام الدستور لا يسمح بهذه الوصاية، ونتمنى أن لا تتكرر مثل هذه الممارسات مستقبلا.

إننا نوه بعمل اللجنة وتقريرها، رغم نواقصه، بل وضعف مضمونه مقارنة مع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو راجع في الغالب إلى العراقيل التي صادفتها اللجنة وهي تقوم بواجبها وتمارس اختصاصا جوهريا للبرلمان، وهو المراقبة.

ونود أن نحبي استماتة اللجنة في الدفاع عن صلاحيات المؤسسة التشريعية وإصرارها على ممارسة صلاحياتها رغم العراقيل والظروف الغير مناسبة لعمالها.

ونود أن نشير إلى أننا ناقش تقرير اللجنة وعمالها من منطلق كوننا جزء من هذه المؤسسة وخارج الاعتبارات السياسية والحزبية. هذا المنطلق يحتم علينا الدفاع عن المؤسسة التشريعية وعن صلاحياتها، بل والعمل على توسيع هذه الصلاحيات، ولسنا مستعدين للتنازل عن حقوقنا الدستورية

5- انطلاقا من القاعدة العامة: "كل ما لم يحرم بنص صريح فهو حلال"، ندعو الحكومة إلى البحث عن الصيغة الملائمة لتوصل المؤسسة التشريعية بكل التقارير التي تنجزها المفتشيات العامة ومنتجات الافتتاحات الداخلية لكل المرافق العمومية، في إطار ديمقراطية المعلومة وتوفير المعطيات أمام البرلمان ليقوم بدوره كاملا؛

6- يجب أن يتضمن القانون التنظيمي للمالية مقتضيات توسع رقابة البرلمان لتشمل ميزانية الحسابات الخصوصية والمؤسسات العمومية، ونفس الشيء بالنسبة لقوانين التصفية، "وحرام"، التي يصادق عليها البرلمان كما يصادق على الاتفاقيات الدولية بالتصويت دون مناقشة، وهذا هو المعقول. وبهذه المناسبة، ننبه الحكومة إلى تقوية دور البرلمان في مناقشة المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتدبير الثروات الوطنية قبل المصادقة عليها، مثل اتفاقية الصيد البحري أو غيرها حتى لا نكون موضوعا لسخرية البرلمانات الدولية الديمقراطية؛

7- الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق المنصوص عليه في الفصل 67 من الدستور، لتمكين البرلمان من الآلية التشريعية للقيام بمهامه الرقابية.

السيد الرئيس،

إننا إذ نعرض هذه العبر والخلاصات لتكون صام أمان للمستقبل، لأن الشعب المغربي لا يضع فقط في الملايير، ولكن يضع أيضا في الزمن الذي تتجاوز قيمته المال، ذلك أن حالة مكتب التسويق والتصدير وغيره من الحالات المطروحة حاليا على الساحة كصندوق الضمان الاجتماعي، الخطوط الجوية الملكية، وما أثير مؤخرا في وزارة التجهيز والنقل ثم الصندوق العقاري والسياحي، ما هي في الواقع إلا أمثلة لتزيف ناتج عن غياب الحكامة واضعاف آليات المراقبة، فلو كنا تتوفر على هذه الآليات لتجنبنا الكثير من اللغظ.

لذلك، فإننا نطالب رئيس الحكومة بالإسراع في تنزيل هذه الإصلاحات لكي نستثمر الزمن استثمارا جيدا ونؤمن ميزانيتنا العامة والاقتصاد المغربي غاية الأمان ونجنب الحكومة اللجوء إلى جيوب المواطنين بالزيادة في المحروقات وغيرها والبقية ستأتي مع أزمة الحبوب والغاز وجل المواد الغذائية، وهذا هو الصواب. وهذا الشيء الذي كنا ننتظره لكم راه غادي نوصلو له.

كل هذا يعني في الخلاصة أن الحكامة الجيدة ثروة وطنية، وهي وقايتنا من شر المديونية الخارجية، وفتح الخطوط الائتانية التي لم تتوقف أي حكومة في تجنيد المغرب وولاياتها وإن بجدة متفاوتة باختلاف الفترات والظروف الوطنية والدولية.

السيد الرئيس،

ختاما، إن حكومة السيد عبد الإله ابن كيران التي جعلت على رأس أولوياتها محاربة الفساد وكلنا معها - أغلبية ومعارضة - عليها أن لا تنجر وراء

الخصوص على إخواننا في كل الفرق البرلمانية أن نتقدم بشكل مشترك بمقترح تعديل للقانون التنظيمي رقم 5.95 المتمم بالقانون التنظيمي رقم 54.00 المتعلق باللجان النيابية لتقصي الحقائق، حتى لا يكون هناك أي مجال للتأويل والتحايل لعرقة لجان التقصي، وحتى يكون لإجبارية حضور من ترى اللجنة ومن تقرر حضوره أمامها أمرا مسلما به هو واجب والالتزام. السيد الرئيس،

رغم الظروف غير المناسبة التي اشتعلت فيها اللجنة واشغالها بمواجهة العراقيل عوض التركيز على مهمتها الأساسية، فإن ما كشف عنه تقريرها من اختلالات، وهي نماذج فقط لكون اللجنة لم تتمكن من الاطلاع على كل الملفات، يعبر عن مدى التسبب الذي عاشته مؤسسة عمومية لها موقع استراتيجي في الاقتصاد الوطني، ولها دور كبير في تطور النشاط الاقتصادي، الفلاحي منه بالخصوص، وفي توازن ميزاننا التجاري.

إننا أمام نموذج لوضعية المؤسسات العمومية أو بعضها على الأقل وكيفية تدبيرها والضياع المالي الأكد الذي تتكده مالية الدولة، إضافة الى ضعف الأداء والإنتاجية، وبالتالي خسارة الاقتصاد الوطني والتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

ومما لاشك فيه أن هذا الضياع ضخم وهائل، ويقابله استفادة واعتناء جهات معينة، ينبغي الكشف عنها من طرف الجهات المختصة.

لقد وقفت اللجنة على غياب الحكامة أو ضعفها وضعف المراقبة والتهاون في استرجاع الديون المستحقة للمكتب، سواء تلك المتعلقة بالمتعاملين معه أو المتعلقة ببعض أطره ومسؤوليه ومنح تسبيقات بدون ضمانات وإتقال ميزانية المكتب بتكاليف غير ضرورية وغير مجدية وبيع عقارات خارج المساطر القانونية. وقد كان لا فتا التعامل التمييزي للمكتب مع متعاملين بعينهم واللجوء المبالغ فيه لأوامر التسخير وسندات الطلب وغيرها من الاختلالات.

لقد حصلت لدى اللجنة قناعة بأن هناك تلاعب بالمال العام، ويرجح أن يترتب عن ذلك اختلالات وتصرف سيء في هذا المال واستعمال النفوذ من طرف جهات يتعين الكشف عنها. لذلك، نفتح تحقيق وافتحاص دقيق يشمل كل ممتلكات المكتب، على الأقل انطلاقا من خمس سنوات قبل رفع الاحتكار في مجال التسويق والتصدير إلى اليوم، وذلك من طرف الهيئات المختصة في وزارة المالية والمجلس الأعلى للحسابات والقضاء، إن اقتضى الحال، مع فتح كل إمكانيات الفحص والتدقيق أمامه.

أيها السيدات والسادة،

إن تنوينا بعمل اللجنة لا يمنعنا من تسجيل ملاحظات على تقريرها دون أن يعني ذلك تنقيصا من عملها وجدته مع التأكيد - مرة أخرى - أن النواقص التي سجلناها على التقرير قد تكون راجعة الى الظروف التي أحاطت بعمل اللجنة والعراقيل التي واجهتها.

وقد لاحظنا عدم التدقيق في بعض الأحكام، مثل الحديث عن

تحت أي مبرر كان. إننا ممثلو الأمة، ونحمل أمانة الالتزام بهذه التمثيلية، وهو التزام أسبق من أي التزام آخر.

من هذا المنطلق، نعب عن رفضنا لما وضع من عراقيل في وجه اللجنة، عراقيل بدون أي أساس قانوني، وتمس في العمق صلاحيات المؤسسة التشريعية والتفاف غير مبرر على هذه الصلاحيات، بل وتمس دعائم دولة الحق والقانون، فإحالة جزء من ملف مكتب التسويق و التصدير على القضاء بعد انطلاق عملية لجنة تقصي الحقائق هو مجرد تحايل على القانون لاعتبارات ذاتية مرفوضة قانونيا وسياسيا، بل وحتى أخلاقيا.

إننا ننبه إلى خطورة ذلك على صلاحيات البرلمان، وعلى مفهوم فصل السلط وضرورة احترام السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية. فالقبول بهذه السابقة والتسليم بها سيعني أن أي لجنة لتقصي الحقائق سوف لن تقوم بعملها وبواجبها بدون رضى السلطة التنفيذية، مما يفرغ مفهوم الرقابة على هذه السلطة من أي مضمون، وعلى المكونات الحزبية سواء للحكومة أو البرلمان أن تتحلّى بروح المسؤولية وتجاوز الاعتبارات الحزبية والذاتية في التعاطي مع قضايا مرتبطة بمصالح بلدنا وشعبنا.

فما حدث للجنة تقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير يدعونا إلى استخلاص الخلاصات اللازمة حتى لا يتكرر ما حدث في المستقبل، وأساسا تجنب تشكيل لجان تقصي الحقائق لتصفية حسابات سياسية أو حزبية من طرف مكونات البرلمان، ونحن نتذكر الظروف السياسية التي تشكلت فيها لجنة التقصي حول مكتب التسويق والتصدير من جهة، ومن جهة أخرى تجنب الحكومة لوضع عراقيل أمام لجان التقصي لنفس الاعتبارات.

نقول ذلك لأن آلية لجان تقصي الحقائق آلية ناجعة في العمل الرقابي للبرلمان، ومن المفروض مواكبة المستجدات الدستورية والمكانة الأساسية للمؤسسة التشريعية في نظامنا السياسي وأهمية وبل ضرورة تطوير الأداء الرقابي للبرلمان ضمن استراتيجية التخليق الشاملة ومحاربة الفساد، أقول من المفروض أن يستخدم البرلمان بغرفتيه هذه الآلية بشكل مستمر، مثلها مثل باقي الوسائل الرقابية الأخرى.

ومن المؤسف أن لا يشكل مجلسنا لجنة لتقصي الحقائق إلا بعد مرور حوالي 9 سنوات على تشكيل اللجنة الأولى حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأن لا يشكل مجلس المستشارين سوى لجنتين لتقصي الحقائق منذ تأسيسه.

الملاحظة الأخرى التي نريد الإشارة إليها، وهي متضمنة في توصيات اللجنة التي ناقش تقريرها اليوم، هي المتعلقة بضرورة تدقيق القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق، فنحن لم نستغ أن يرفض مسؤولون، لهم علاقة مباشرة بمكتب التسويق والتصدير، الحضور أمام اللجنة رغم وضوح القانون التنظيمي. إنه استهتار وتخقير للمؤسسة التشريعية، ولا يمكن لنا القبول بذلك، سواء بصفتنا كبرلمانيين أو كفاعلين سياسيين، ونقترح بهذا

الموارد والممتلكات العامة، بالإضافة إلى صحة وتطابق التسيير، وفي ظل توجه جديد يهدف إلى تقوية وتشجيع العلاقة التعاقدية بين الدولة والمنشآت العامة، وأيضا في ظل ظرفية أصبحت تستوجب إقرار سياسة تشريعية مندمجة عبر اعتماد آليات المواكبة للمستجدات الدولية، والتي أصبحت ضرورة ملحة من أجل إرساء ضوابط التأهيل القانوني والاحتكام إلى قواعد الحكامة التشريعية كطلب لا محيد عنه لتحقيق التنمية، وذلك اعتمادا على التقنيات المستجدة في مجال التشريع المالي كتحليل آليات التشريع المالي وإقرار مؤسسات الحكامة التشريعية المالية، توخيا للجودة التشريعية وتجاوزا لبعض مظاهر قصور التشريع المالي في الاستجابة للمتطلبات التنموية، والتي نذكر من بينها: ضعف - إن لم يكن انعدام - دور الوظيفة التشريعية للبرلمان في مسلسل وضع التشريع المالي في مقابل استئثار الحكومة بصياغة قواعد هذا التشريع طبقا لمقتضيات الفصلين 75 و77 من الدستور الجديد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء اللي ما حاضرينش،

السيدات والسادة المستشارون،

بتاريخ 15 يونيو 2010 صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 26.09 القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة تحت اسم "الشركة المغربية للتسويق والتصدير"، والذي يخول للمكتب ممارسة مهام جديدة، تتلخص في تجميع المنتجين وتسويق المنتجات الفلاحية على المستوى الوطني، وينص مشروع القانون على فتح رأسمال الشركة أمام القطاع الخاص، ويهدف المشروع إلى تجاوز مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي عرفها مكتب التسويق والتصدير منذ تأسيسه في 9 يوليوز 1965.

ومن خلال العرض التقديمي لمشروع القانون رقم 26.09 من طرف السيد وزير التجارة الخارجية وما تضمنه من معطيات حول عدم انتظام اجتماعات المجلس الإداري، الذي توقف منذ سنة 2002 إلى 2008 وكذا تفويت مجموعة من الممتلكات في ظروف غامضة بأئمة بخسة وما تعرفه الوضعية المالية للعديد من الشركات التابعة لمكتب التسويق والتصدير من تدهور وصل حد عرضها على التصفية، وفي غياب العديد من الوثائق المحاسبية وتقارير المفتشية العامة للمالية التي طالب بها أعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية وأمام غياب أي معطيات حول حجم الديون غير المستخلصة من طرف المكتب، والتي بلغت ما يفوق 311 مليون درهم، إلى غيرها من القضايا التي أثارت شكوك وتسؤلات أعضاء اللجنة، مما تبلور لدى الجميع القناعة بضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو ما لقي استجابة من طرف الفرق البرلمانية داخل مجلس المستشارين والتي نحن اليوم بصدد مناقشة التقرير المنجز من طرفها

تلاعبات في بعض ممتلكات جمعية الأعمال الاجتماعية دون تحديد طبيعة هذه التلاعبات والوثائق المؤكدة لها.

كما يتحدث التقرير عن شكوك دون تقديم الدلائل، مثل الحديث عن شكوك في وجود حسابات بنكية خارج المغرب، يتم فيها تحصيل الفارق بين الثمن الحقيقي والثمن المعلن بعد التواطؤ بين مسؤولين بالمكتب وبعض المنتجين، وهذا أمر خطير وتلاعب بأموال المكتب وحساباته.

كما لاحظنا قراءة ناقصة للجدول الإحصائية وغياب الاستنتاجات الضرورية من هذه القراءة.

وسجلنا أن الخلاصات الواردة في نهاية التقرير ركزت على العوائق التي صادفتها اللجنة أكثر منها تلخيص للاختلالات ولمضمون التقرير برمته، وكذا غياب تحديد دقيق للمسؤولين المباشرين عن أي اختلال أو سوء تدبير وغياب تقدير إجمالي للضياح المالي وتأثير سوء التدبير - ولو بالتقريب - على المجال الذي ينشط فيه المكتب وعلى الحياة الاقتصادية بوجه عام. ولم تتضمن توصيات اللجنة أي مقترحات بخصوص التدبير المستقبلي للمكتب وكيفية تجاوز الاختلالات وتحسين دوره في الحياة الاقتصادية الوطنية.

ونسجل في الأخير أسفنا على الطريقة التي تعاملت بها كل مكونات مجلسنا - وعلى رأسها رئاسة المجلس - مع اللجنة، علما أنها لجنة لمجلس المستشارين برمته ومكونة من كل فرقه، وكان علينا جميعا دعمها أكثر واتخاذ تدابير قانونية وحتى سياسية في حينه، دفاعا عن صلاحياتنا الرقابية وعن القانون وعن التخليق الذي يدعو إليه الجميع وعن حماية المال العام كضرورة وطنية ومصالحة عامة تسمو عن الاعتبارات السياسية والحزبية.

وأملنا أن لا يتكرر ذلك مستقبلا وأن يتعامل المجلس مع الملفات المعروضة عليه ليس كككونات تتغير مواقعها ومواقفها حسب الظروف السياسية، بل كمؤسسة دستورية لها صلاحيات وعليها واجبات ومسؤوليات.

وشكرا لكم السد الرئيس. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

**المستشار السيد محمد دعيدة:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق بخصوص مكتب التسويق والتصدير.

تتعقد هذه الجلسة في ظل ظرفية تتميز بمتطلبات متزايدة من الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة وإصلاح آليات الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة، وعقلنة التدبير العمومي وتعزيز فعالية الرقابة وتوجيهها نحو تتبع الأداء والوقاية من المخاطر والمحافظة على

- طبقا لمقتضيات الفصل 67 من الدستور.
- هذا التقرير الذي يضعنا اليوم أمام مجموعة من المعطيات والتجاوزات العميقة والهيكلية، ويسائل الحكامة في تدير الشؤون الإدارية والمالية لمكتب التسويق والتصدير والشركات التابعة له، ويضعنا جميعا أمام مسؤولية تاريخية من أجل تفعيل المراقبة البرلمانية كامتداد للمراقبة الشعبية على المال العام، وما يتطلبه ذلك من أعمال مبدئي المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.
- السيد الرئيس،  
السيدات والسادة المستشارون،
- إن تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي نحن بصدد مناقشته في هذه الجلسة العامة يميّز اللثام عن مجموعة من الوقائع والتجاوزات وحجم الأموال العامة التي تم تبديدها بالرغم مما عرفه عمل اللجنة من صعوبات وعراقيل بهدف تعطيل وإقبار عملها والتحايل على القانون التنظيمي رقم 5.95 المنظم لأشغالها والاستعمال السياسي لمقتضيات المادة 67 من الدستور، وذلك بهدف وقف أشغال لجنة تقصي الحقائق بعد أن تبين للعديد من المسؤولين الإداريين والحكوميين ومختلف الأطراف التي استفادت من الأموال العامة لمكتب التسويق والتصدير عزم اللجنة على النباش في الملفات والوثائق وتعرية الواقع المزري وسوء التدبير والاختلالات الهيكلية داخل مكتب التسويق والتصدير وغياب الحكامة المالية والإدارية والمحاسبية لمختلف الشركات التابعة له، وذلك بغاية حجب الحقائق عن الرأي العام والتستر عن الفضاء المالي التي عرفها تدبير مكتب التسويق والتصدير، بعد حرمان اللجنة من مختلف الوثائق المحاسبية والمالية والتقارير المنجزة من طرف مديرية المؤسسات العمومية والخصوصية وعرقلة جلسات الاستماع للعديد من المسؤولين الإداريين والحكوميين، في استهتار واضح بالمقتضيات القانونية المؤطرة والمنظمة لأشغال اللجنة، بيد أن كل ذلك لم يستطع حجب الحقيقة والوقوف على العديد من الأخطاء الجسيمة والتجاوزات الخطيرة وتبديد الأموال العامة وهو ما يمكن إجمالها في ثلاث مستويات:
- المستوى الأول: مخالفات ذات صبغة قانونية**
- 1- منح امتيازات غير مبررة شخصية أو للغير، وتتجلى على الخصوص في إنجاز مجموعة من العمليات بطريقة غير قانونية من طرف الصندوق المشترك لتغطية المخاطر التجارية، كإلغاء الديون دون موافقة المجلس الإداري والتي بلغت في بعض الحالات 1,66 مليون درهم؛
  - 2- القيام بتعديلات غير قانونية في تسيير الصندوق المشترك للمخاطر التجارية؛
  - 3- تحمل الصندوق لمصاريف الأبنك بطريقة غير قانونية والتي بلغت ما قيمته 1,69 مليون درهم؛
  - 4- تصفية ملف القبول المؤقت بدون هدف المرتبط بعملية التصدير والتسويق عن طريق الصندوق المشترك عوض عن تتحمل الشركة المعنية
- مبالغ التصفية والتي بلغت 3,22 مليون درهم؛
- 5- بيع ممتلكات عقارية بأثمنة تفضيلية لأعضاء اللجنة التي شاركت في تقييم هذه الأثمان (تنافي المصالح)؛
  - 6- منح امتيازات لبعض مسؤولي المكتب دون التنصيص عليها في عقد التوظيف؛
  - 7- صرف تعويضات شهرية دون أي سند قانوني أو تنظيمي ومنح تعويضات على النقل وتحمل مصاريف النقل والإقامة (مندوبية المكتب بباريس)؛
  - 8- منح تسبيقات لمنتجين لا يتوفرون على شروط التحمل ويعتبرون زبناء جدد للمكتب؛
  - 9- تقديم تسبيقات لمنتجين لم يقوموا سابقا بأي عملية تصدير أو مازالوا مدينين للمكتب نتيجة عمليات إشهارية سابقة؛
  - 10- تلاعبات تتعلق بتعيين الأثمنة من أجل امتصاص التسبيقات؛
  - 11- التلاعب في تقارير المخاطرة المنجزة من طرف مكاتب الخبرة لإعادة النظر في الأثمان؛
  - 12- عدم احترام مقتضيات الاتفاقية المبرمة من طرف المكتب مع القرض الفلاحي بتاريخ 22 غشت 2006، والقاضية بمنع وتعليق التسبيقات، حيث تم منح - مثلا - تعاونيات الرميلا ومحطة المعالجة (SOCOBER) بناء على مسطرة التسخير ما قيمته 13,60 مليون درهم.
- المستوى الثاني: الخروقات والتدبير السيئ لمالية المكتب، والتي يمكن إجمالها في:**
- 1- اللجوء المفرط إلى أوامر التسخير، والتي بلغت من 2007 إلى 2010 ما قيمته 651 مليون درهم، وذلك بهدف الإفلات من المراقبة المالية؛
  - 2- عدم استخلاص المكتب للديون المترتبة على فروعه والبالغة ما يفوق 152,95 مليون درهم؛
  - 3- عدم استرجاع القروض الممنوحة لبعض المستفيدين من عملية المغادرة الطوعية؛
  - 4- منح تسبيقات لمنتجين دون مراعاة الشروط القانونية المنصوص عليها والضمانات الكافية والتي بلغت خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2010 ما يفوق 216,87 مليون درهم؛
  - 5- ضعف مردودية محفظة مساهمات المكتب بسبب تردي الوضعية المالية للشركات التابعة له، والتي يوجد أغلبها في حالة توقف لأنشطتها والتي بلغت سنة 2003 ما مجموعه 243,8 مليون درهم؛
  - 6- تفويت العقارات المملوكة للمكتب بأثمنة بخسة، حيث تم مثلا بيع فيلا بمدينة إفران مساحتها 11149 متر مربع بـ 50 ألف درهم وفيلا مساحتها 1348 متر مربع بـ 160 ألف درهم، ولقد بلغت الخسارة التي تكبدها مكتب التسويق والتصدير من جراء هذه البيوعات الرمزية ما

18- استفادة أعضاء من المجلس الإداري من تسبيقات لم يتم إرجاعها والتي بلغت قيمتها ما يفوق 18,33 مليون درهم؛

19- عدم القيام بإجراءات التصفية بخصوص بعض الشركات التابعة للمكتب بالرغم من وجود قرارات للمجلس الإداري في هذا الشأن؛

20- وجود ديون مريبة ومشكوك فيها إلى غاية نهاية شتنبر 2009 بما يفوق 311,13 مليون درهم، والتي لم يتم تحصيل سوى ما يناهز 3,5% منها عند نهاية شهر ماي 2011 حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات الخاص بمكتب التسويق والتصدير؛

21- احتفاظ الموثقين بما يفوق 2,90 مليون درهم، بالرغم من إنجاز كل الشروط المتضمنة في عقد البيع.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة المستشارون،

إنه غيظ من فيض هذا الذي استطاعت لجنة تقصي الحقائق أن تقف عليه من خلال ما توفر لديها من وثائق ضئيلة، مما يخفي أن حجم الأموال العامة المبددة وغير المحصلة من طرف المكتب يفوق بشكل كبير المبالغ المشار إليها أعلاه، ويبين أيضا مدى سوء التدبير والتسيير وفي بعض الحالات التواطؤ في نهب المال العام.

إننا في الفريق الفيدرالي إذ نتبنى توصيات لجنة تقصي الحقائق جملة وتفصيلا، فإننا نؤكد على:

1- إحالة تقرير اللجنة على القضاء لتعميق البحث والتحقيق في مختلف الممارسات المالية والمحاسبية والتدبيرية والإدارية لمكتب التسويق والتصدير والشركات التابعة له وترتيب الإجراءات القانونية بخصوص الجرائم المالية التي عرفها مكتب التسويق والتصدير؛

2- تعديل مقتضيات القانون التنظيمي 5.95 كما تم تعديله وتتميمه بالقانون التنظيمي 54.00 لتعزيز الضمانات القانونية والصلاحيات الفعلية للجان تقصي الحقائق وتقوية دور الرقابة البرلمانية على المال العام وتمكين المعارضة من كل الوسائل وفق مقتضيات الفصل 10 من الدستور؛

3- تدقيق الحالات التي يتم فيها توقيف لجان تقصي الحقائق على إثر فتح تحقيق قضائي بما يضمن ويعزز الضمانات القانونية لعمل هذه اللجان كآلية رقابية على العمل الحكومي والمؤسسات والمنشآت العامة وشركات الدولة وكل منفق أو مستهلك للمال العام؛

4- ضرورة تضمين القانون التنظيمي الإحالة التلقائية لتقارير لجان تقصي الحقائق على القضاء المختص لترتيب الآثار القانونية والجزرية ووضع حد للإفلات من العقاب وربط المسؤولية بالمحاسبة.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون، أهم الملاحظات والاقتراحات التي يرى الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ضرورة الالتزام بها لتحسين التنظيم الداخلي والتدقيق المؤسسي والاستراتيجي للمنشآت والمؤسسات العمومية وتقوية دور أجهزة المراقبة وآليات التدقيق

يناهز 95 مليون درهم؛

7- عدم تحصيل الديون والموارد وتطبيق المسطرة المتعلقة بالتحصيل الإجباري، والتي بلغت في 30 شتنبر 2009 ما يناهز 354,46 مليون درهم .

**المستوى الثالث: غياب الحكامة داخل مكتب التسويق والتصدير، وهو ما يتبين من خلال:**

1- وجود منظومة معلوماتية تعود إلى سنوات السبعينات لا تسمح بتحديد واضح للمسؤوليات؛

2- عدم وجود تقسيم واضح للوظائف وغياب تنظيم إداري ملائم لحجم المكتب بعد تراجع أنشطته؛

3- ضعف مراقبة المكتب على شركاته الفرعية؛

4- غياب مراقبة فعالة للمكتب بشأن سير العمليات التجارية، سواء في محطة التكييف أو لدى الوكلاء ( حجم الصادرات، عمليات التغليف... )؛

5- غياب مساطر موثقة بشأن معالجة تعديلات الأسعار؛

6- ضعف الأجهزة المقررة داخل مكتب التسويق والتصدير وعدم عقدها لأي اجتماع منذ سنة 2002 إلى أواخر 2008؛

7- ضعف تدخل المجلس الإداري في تحديد التوجهات الإستراتيجية للمكتب؛

8- نظام المحاسبة متجاوز ولا يتيح التدقيق في أرصدة كل زبون على حدة، خصوصا المحاسبة الفرعية للبواكر والخضروات؛

9- غياب وجود أي آلية لتتبع الديون؛

10- وجود عدد من أعضاء المجلس الإداري في حالة التنافي، 50% من المستحقات غير المحصلة (التسبيقات سببها التواطؤ داخل المجلس الإداري، لأن عددا من أعضائه من بين المستفيدين)؛

11- التدبير غير المعقلن للموارد البشرية (إعادة توظيف مجموعة من الموظفين الذين استفادوا من المغادرة الطوعية)؛

12- عدم تسديد متأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبالغة 2 مليار منذ سنة 1969؛

13- عدم الالتزام بالمخططات التوقعية للإنتاج من طرف المستفيدين من الدعم الذي يقدمه المكتب؛

14- إنجاز صفقات مباشرة دون استشارة مقاولات وطنية أو اللجوء غير المبرر لصفقات مباشرة؛

15- منح صفقات لمتنافسين لا يستوفون الشروط الضرورية؛

16- عدم فرض غرامات عن التأخير في أداء مستحقات المكتب؛

17- التغاضي عن تحريك مسطرة المتابعة بخصوص الشيكات والكمبيالات التي لم تتم تأديتها وإرجاعها بدون مؤونة، والتي بلغت قيمتها الإجمالية ما يفوق 11 مليون درهم، بالإضافة إلى أن الكمبيالات لا تتضمن المبالغ المالية ولا تاريخ الاستحقاقات والفاهم يفهم؛

انصره... هذه مقولة جاهلية. ونحن فعلا ضد مقولة: "عفا الله عما سلف" أو "عفا الله عن المسؤول السابق أو الذي سلف".

وبالتالي يجب أن يكون عمل اللجنة ممتدا أفقيا وعموديا، زمنيا وتاريخيا، وكذا على مستوى تحمل المسؤولية، ملي تمشيو نديرو شي لجنة نقصي الحقائق تبتداو ملي بدا المكتب إلى يومنا هذا، كل عمل فيه نهب وفيه فساد، مهما صغر حجمه، يجب أن يشار إليه ولا نلتف ولا نسكت عن أي درهم سرق من أموال هذا الشعب الكريم، وبالتالي عدم انتقاء سنوات أو أشخاص أو عمليات.

تؤكد على أن لجان نقصي الحقائق وتقارير المجلس الأعلى للحسابات وتقارير المفتشيات العامة هو عمل دستوري، قانوني، وهو أكبر من ذلك عمل وطني، يجب ألا يخيف أي أحد، يحفظ المال العام ويوقف نهبه، وندعو إلى ضرورة تبني هذه التقارير وعرضها على القضاء، لا يجب أن نسمح لأي كان أن يعرقل عمل لجان نقصي الحقائق بأي طريقة كانت، مباشرة أو ملتوية.

السيد الرئيس،

إننا، في مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نساند كل ما جاء من توصيات اللجنة في التقرير، ونطالب السيد الرئيس بإدراج كل تدخلات الفرق والمجموعات، لتكون من ملحقات التقرير، لأن فيها قضايا وإشارات لم تذكر في التقرير.

وفي الأخير، السيد الرئيس، نتساءل الآن عن ما هي الجدوى من بقاء هذا المكتب أصلا دابا، في ظل سياسة التحرير والتجميع الذي يشهده القطاع؟

"إِنْ رُبِعَ إِلَّا لِلْإِصْلَاحِ مَا اسْتَمَعْتَ وَمَا تَوَفَّقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ  
وَالَيْهِ أُنِيبُ" صدق الله العظيم.

المداخلة درناها هنا بناء على ما سمعنا من موجز التقرير.  
والسلام عليكم.

#### السيد رئيس المجلس:

أريد فقط أن أوضح أن التقرير لم يوزع إلى حد الآن، لأنه ما فائدة جلسة مناقشة تصريح حكومي أو تقرير إذا تم توزيعه على الجميع، فقط تم الاتفاق على توزيعه على أعضاء المكتب الذين كانوا حاضرين، ثم أعضاء الفرق البرلمانية، وكما تعلمون فسيتم توزيعه من الغد - إن شاء الله ربنا - وليست هناك أية نية لإقصاء أي كان بكل موضوعية وبكل تواضع واحترام لكم كذلك.

أمر الآن إلى آخر مجموعة، مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية. إذا لم يكون هناك أي متدخل فقد أنهينا هذا النقاش.

كان من المتوقع أن ننهي نفس الجلسة عندما ينتهي مجلس النواب من الجلسة الختامية، هم الآن في الجلسة الختامية، وسنبدا عندما تلتحق بنا

الداخلي وتشجيع قيم ممارسة الشفافية وثقافة المساءلة وتعزيز الأخلاقيات من خلال النشر المنتظم للمعلومات والمعطيات والولوج إلى المعلومة، سواء كانت مالية أو غير مالية، وأخيرا تفعيل مقتضيات الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامه المنشآت والمؤسسات العمومية بما يتلاءم والمعايير الدولية.  
شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس. ننقل الآن للمجموعات، الكلمة الآن لمنسق مجموعة الإتحاد المغربي للشغل إن كان في القاعة، لا. الكلمة لمنسق مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

#### المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.  
السيد الرئيس،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات المحترمت،  
بادئ ذي بدء لا بد من تقديم الشكر والتنويه لأعضاء اللجنة، بحيث ننوه بالعمل الذي قدموه لمجلسنا، رغم الملاحظات المسجلة عليه.  
السيد الرئيس،

إن التساؤل الذي قدمناه في إطار نقطة نظام في بداية الجلسة حول التأويل الدستوري، كان الهدف منه هو الإشارة إلى ضرورة تحديد العلاقة بين المؤسستين التشريعية والقضائية فيما يتعلق بلجان نقصي الحقائق، حتى لا تطغى لجنة على لجنة، وأن لا تكون أي لجنة هي عمل لإيقاف لجنة أخرى.  
السيد الرئيس،

نحن في مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كنا قد ساندنا تكوين اللجنة، وكنا ضمن الموقعين الأوائل على تشكيلها، وإن كنا نأسف على عدم تمثيل مجموعتنا باللجنة، كما نعبر عن استيائنا - كمجموعة - لعدم تسليمتنا التقرير لحد الآن، لحد الآن لم نتسلم التقرير ولم يتصل بنا أحد، ولم يرسل لنا التقرير، ولا نعلم مضمونه إلا من خلال ما قرأه السيد المقرر، وهذا للأسف الشديد.

وبالمناسبة، السيد الرئيس، فليست هذه هي المرة الأولى التي لم نتسلم التقرير كمجموعة، وإنما قد دأبنا وألفنا منذ سنوات على إقصائنا من طرف إدارة المجلس، ليس في مجال التقارير، وإنما في كل المجالات.  
السيد الرئيس،

ندعم كل ما من شأنه فضح الفساد ووقف النهب، ونؤكد ضرورة ربط المسؤولية بالحاسبة، نؤكد على ضرورة النزاهة والموضوعية في التقارير وعدم التستر على أي كان بناء على مقولة: "انصر أخاك ظالما أو مظلوما". إذا كان ظالم أن توقعه عن الظلم، وإذا كان مظلوما تنصره، ولكن ماشي

السيد الرئيس،

أنا ما عنديش إشكال، ولكن لا أفهم، هذه حكومة بكل تشكيلاتها وأعضائها ما حاضر معنا حتى واحد فيها، ما عرفتش أنا علاش غادي.. راه إذا درنا رفعت الجلسة، راه هاذ العدد القليل ما غادي يبقى منه غير عدد أقل، لذلك أنصح..

السيد رئيس المجلس:

الإشكالية هي أن بعض الفرق البرلمانية لم تستعمل الوقت ديالها، وثلاث مجموعات لم تستعمل وقتها. إذن شاطت لنا 35 دقيقة، فتقدير المكتب عندما قدر لهذه الجلسة أن تنتهي ما بين حوالي الساعة الثالثة والثالثة والرابع، فإذا ببعض الفرق لم تتم المساحة الزمنية المخصصة لها وبعض الفرق لم تتكلم، وبالتالي عندنا فائض في الوقت فيه 30 دقيقة، هذا هو الواقع.

هم الآن ابدوا في الثانية و25 دقيقة، أظن أنهم سينتهون من هنا 5 دقائق. إذا سمحتم، إما أن نبقى في أماكننا صحيح أو نوقف الجلسة واحد 5 دقائق ونعود إلى الجلسة. شكرا.

الحكومة والصحافة لبث أشغال جلستنا. إذا سمحتو ننظرو بضع دقائق حتى يجي رئيس الحكومة والحكومة معه والصحافة. شكرا.

كاين شي ملاحظة؟ لا ما رفعت والو، ننظرو، كنظن باقي واحد 3 دقائق أو 4 دقائق.. إذن واخا نديرو 5 دقائق، ثم نعود للقاعة. تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،  
إذا كانت الحكومة..

السيد رئيس المجلس:

قبل، الله يخليك، السي بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لا، اسمح لي، السيد الرئيس، احنا على الراس والعين الاقتراح ديالكم قابليين، ولكن هذه الحكومة التي أصرت على مقاطعة وقائع هذه الجلسة، لماذا سننظرها؟ علاش ننظروها؟ باش نختمو الدورة؟